الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الثلاثاء 25 آذار 2025
العدد 5459 السنة التاسعة عشرة
Mardi 25 Mars 2025 no 5459 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

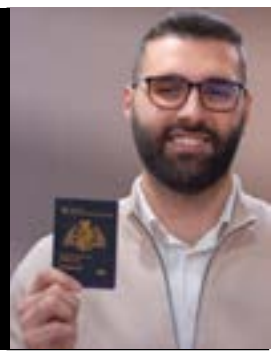

ميديا

الوجه الدعائي لحملات التهجير «الطوعي» معتزّ... «باع أرضه»؟

14

أحوال الناس

وزير الاتصالات يقيل كريدية بعد منعه دخول معدّات لشركة «وايفز»

3

أموال الـ PCR: حقوق الجامعة بيد النائب العام المالي

4

ألواح الطاقة الشمسية ضحية الطمع: تراجع الاستيراد 82٪

5

اقتراحات قوانين انتخابية لتعبئة الوقت

سلام على خُطى بري: لن أسير بالتطبيع

2

رفح نموذج الإبادة الجديد

7 - 9

(أ ف ب)

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة عيد بشارة السيدة

المشهد السياسي

أميركا تواصل الضغط ورئيس الجمهورية مُربكٌ

سلام: لن أكون شريكاً في مسار التطبيع

الإربالك ليس عند الأميركيين، ولا عند العدو، بل في لبنان. والمسألة تتعلق أساساً باختلافات جوهرية في الموقف من طروحات العصر الأميركي للبنان، إذ إن التفاهمات التي رافقت انتخاب العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية ثم تسمية نواف سلام وتكليفه بتشكيل الحكومة وفق معادلات جديدة، لم تقم على أرض صلبة، لا سياسياً ولا حتى إدارياً، والأهم أنها لم تشمل تفاهمات حول مستقبل الدولة. وما يشهده لبنان لا يتجاوز «تفاهمات الضرورة» بين قوى تعتبر نفسها منتصرة جراء العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، وقوى تعتبر أنها غير معنية بالاستدراج إلى مشكلة داخلية ترى فيها فصلاً محلياً من الحرب الإسرائيلية. وكل ذلك يقود إلى نتيجة وحيدة: الكل يكذب على الكل!

في ملف المفاوضات حول مستقبل علاقات لبنان الخارجية، انخرطت السلطة الجديدة في سياسات وإجراءات تستهدف نقل لبنان من ضفة إلى أخرى، في تكرار لتجربة عام 2005 التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، لكن مع «عدّة شغل» أخرى، تقوم أساساً على مؤسسات وشخصيات تستمدّ قوتها فقط من الدعم الخارجي، بالتحالف مع قوى وشخصيات صاحبة مصلحة في تغيير وجهة لبنان. ويحصل ذلك وسط انقلابات كبيرة في المشهد الإقليمي، من النتائج المفتوحة للحرب المستمرة على غزة إلى التغيير الكبير الذي يفتح سوريا على مفاجآت غير مضمونة النتائج، وصولاً إلى رفع مستوى الضغط الأميركي على كل اللاعبين العرب والإقليميين لتثبيت إسرائيل كمركز القرار في الشرق الأوسط. وهي عملية تحتاج إلى مزيد من الدماء والحروب، بينها ما يحصل في اليمن، وما هو مرسوم للعراق وإيران أيضاً، علماً أن الضغط الاقتصادي متواصل على الجميع، بمن في ذلك القوى والحكومات التي انخرطت في المشروع الأميركي، كما هي الحال الآن في لبنان وسوريا والأردن. وحتى مصر نفسها، بعاد ابتزازها بتهديد أمنها القومي والداخلي في حال تراجعت عن تلبية كل موجبات الوضع الجديد في فلسطين.

في لبنان، رسمت مواقف المسؤولين الأميركيين المخاطر الكبرى، حيث تسعى واشنطن إلى استغلال متغيّرات المنطقة حتى الرمق الأخير لفرض واقع يعاند الواقع اللبناني ويهدّد استقراره. وآخر هذه التصريحات ما أعلنته نائبة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس، التي استبقت زيارتها المفترضة إلى تل أبيب وبيروت بقولها لشبكة «فوكس نيوز» إن «الولايات المتحدة ستقف دائماً إلى جانب حليفتها إسرائيل، سواء في جهود تدمير حركات مثل حماس أو حزب الله أو حتى الحوثيين»، وهو ما يؤكد أن كبان الاحتلال يحظى بالضوء الأخضر الأميركي لفعل كل ما يريده للتخلص من المقاومة في لبنان.

وتأتي تصريحات أورتاغوس في سياق الإعداد لإطلاق ما أعلنت عنه سابقاً عن «مجموعات عمل دبلوماسية» ستتشكّل بين لبنان وإسرائيل بمشاركة أميركية للبحث في ملفات التلال الخمس التي لا يزال العدو يحتلها على الحدود الجنوبية وأسرى الحرب اللبنانيين لدى إسرائيل وتحديد الحدود البرية مع فلسطين المحتلة وبتّ النقاط المتنازع عليها على الخط الأزرق.

واستكملت المبعوثة الأميركية تصريحاتها بالتعليق على الأحداث الأخيرة على الجبهة الجنوبية، وقالت رداً على سؤال لموقع «أساس ميديا» عن أسباب «عدم قيام لجنة المراقبة بضبط الحركة الإسرائيلية» إنّ هذا «السؤال خطأ، والصحيح هو: لماذا يستمرّ الجيش اللبناني في السماح بإطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية؟ ما الذي يمكن أن يفعله الجيش اللبناني أيضاً للالتزام بوقف إطلاق النار ونزع سلاح الحزب في الجنوب؟».

وتعليقاً على رفض رئيس مجلس النواب نبيه بري تشكيل لجان قبل تطبيق إسرائيل وقف إطلاق النار، ردّت أورتاغوس بأن «هناك وقف إطلاق نار قائماً، ويوجد وقف إطلاق نار في المنطقة»، مشيرة إلى «أننا سنواصل العمل مع الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية، سواء من خلال الآلية أو عبر القنوات الدبلوماسية لحلّ جميع القضايا الحدودية العالقة». وفي ما يتعلق بكلام ويتكوف عن التطبيع بين كل من لبنان وسوريا مع إسرائيل، والكلام اللبناني عن أنّ اللجان ستكون مقدّمة للتطبيع، ما قد يضرّ بالمفاوضات، اكتفت بالقول: «نحن نركّز فقط على حلّ النزاعات الحدودية في الوقت الحالي، ولا شيء أكثر من ذلك».

ومع أن التسريبات تحدّثت عن «رفض لبنان لهذا المقترح وتأكيد الرؤساء الثلاثة على العمل عبر لجنة تقنية - عسكرية تتابع الملفات العالقة، وتأخذ توجيهاتها من القيادة السياسية»، قالت مصادر مطلعة لـ«الأخبار» إن «السلطة السياسية في لبنان تعيش حالة من الإرباك والعجز. فهناك قلق واضح من الأثمان التي سيدفعها لبنان في حال رفضه القبول بالمقترح الأميركي رفع مستوى التمثيل في اللجان إلى عسكري - سياسي، بعد وصول رسائل أميركية تقول إن الثمن قد يكون تصعيداً عسكرياً إسرائيلياً، مع إصرار العدو على تغيير الوضع بشكل كامل لجهة القضاء كلياً على حزب الله، وإحداث تغيير في الواقع السياسي الداخلي». وفي مقابل ذلك «يعتبر المستوى السياسي في لبنان أن الهدف الذي تريده واشنطن وتل أبيب من تأليف هذه اللجان، ويصل في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية سلام أو تطبيع مع العدو، أمر لا يُمكن لأي جهة مسؤولة في لبنان تحمّل نتائجه لا على مستوى الرئاسة ولا الحكومة».

> واشنطن تصرّ على التمثيل السياسي في اللجان الثلاث وتفكر في مناقشة اقتراح لبنان باقتصار التمثيل على خبراء مدنيين وعسكريين

وعلمت «الأخبار» أنه جرت سلسلة من اللقاءات بين الجانب الأميركي ومسؤولين لبنانيين، ولا سيما العاملين مع الرؤساء الثلاثة، وأن واشنطن تعتبر أن التمثيل السياسي في اللجان الثلاث لا يجب أن يكون مشكلة لأحد. لكنّ المشاورات المباشرة بين الرؤساء الثلاثة، جعلت الرئيس بري يقول صراحة للرئيسين عون وسلام إنه وحزب الله يرفضان أي محاولة لجرّ لبنان إلى مفاوضات سياسية، ولن يكونا شريكَين في مثل هذا الأمر. وفوجئ عون وسلام بأن بري لم يكتفِ بموقفه في الاجتماعات المغلقة، بل تعمّد إشهاره في تصريحات إلى جريدة «الشرق الأوسط» السعودية، وهو ما دفع بسلام إلى إبلاغ عاملين معه في الحكومة، ومقرّبين من رئيس الجمهورية، بأنه لا يريد الدخول في مغامرة مفاوضات سياسية هدفها التطبيع، وأنه شخصياً غير مقتنع بهذا الخيار، ويعرف أن الحكومة قد تفرط جراء خطوة بهذا الحجم، وأن من سيخرجون من الحكومة لن يكونوا فقط وزراء أمل وحزب الله.

من جانبه، يظهر الرئيس عون ارتباكاً كبيراً، كونه أيضاً يشعر بأن الأمر لا يمكن تمريره بهذه السهولة، وهو طالب الأميركيين مراراً بوقف الضغط على لبنان، وكل ما حصل عليه حتى الآن صدور قرار من البيت الأبيض يمنع المسؤولين الأميركيين من الحديث علناً أو بتوسّع عن المشروع. كما طلب الأميركيون إلى الجانب الإسرائيلي عدم إطلاق مواقف من شأنها «إحراج حلفائنا في لبنان». ومع ذلك، يعرف عون تماماً أن الترتيبات الأمنية في الجنوب لا يمكن أن تسير وفق الرغبة الإسرائيلية، وذلك ليس لإرضاء حزب الله، بل لأنها ستجعل الجيش اللبناني في موقع مُحرج تجاه الناس، خصوصاً أن واشنطن لم تفعل شيئاً لإجبار العدو على الانسحاب من النقاط الخمس وإطلاق سراح الأسرى وتسوية الملف الحدودي.

(الأخبار)

دبابة للعدو على الحدود اللبنانية (أ ف ب)

تقرير

اقتراحات قوانين انتخابية لتعبئة الوقت

رلى إبراهيم

قبل نحو عام على موعد الانتخابات النيابية المقبلة، فتحت الأحزاب اللبنانية في المجلس النيابي أمس معركة القانون الانتخابي، وهو ما دأبت عليه عند كل استحقاق انتخابي، بتقديم اقتراحات قوانين انتخابية، بهدف «الإصلاح» أو «النكبات» السياسية للإطاحة باقتراحات جهات سياسية أخرى أو رفعاً للسقف تمهيداً لمقايضة ما.

وناقش النواب في جلسة اللجان النيابية المشتركة أمس اقتراح قانون أعدّته «كتلة التنمية والتحرير» وتقدّم به النائب علي حسن خليل لاعتماد نظام جديد في الانتخابات يقوم على اعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة، مع لوائح مقفلة وإلغاء الصوت التفضيلي، واقتراح قانون ثانٍ لانتخاب مجلس شيوخ مؤلّف من 46 عضواً تكون مدة ولايتهم 6 سنوات، ويُنتخبون على أساس النظام النسبي، على أن تتوزّع المقاعد مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وتُوزّع تبعاً للمحافظات والمذاهب.

وفي الأسباب الموجبة لتغيير القانون الحالي جاء في الاقتراح الذي تقدّم به خليل أنه «حوّل المنافسة إلى منافسة بين المرشحين ضمن اللائحة ذاتها، كما أن نظام الاقتراع اعتماد الكسر الأكبر للمقاعد التي تبقى شاغرة، أما طريقة تحديد الفائزين في كل لائحة فتعتمد الترتيب المسبق للمرشحين، أي عبر البدء باسم الأول من كل لائحة ثم الثاني ثم الثالث وصولاً إلى استيفاء كل لائحة لحصتها مع الالتزام بالتمثيل الطائفي والمناطقي.

وبحسب المدير العام لشركة «ستاتيستكس لبيانون» ربيع الهبر، فإن الحسنة الوحيدة في هذا الاقتراح هي آلية الفرز الأفقي للرابحين، أي اختيار الفائز الأول في اللائحة الأولى ثم الأول في اللائحة الثانية ثم الانتقال إلى الفائز الثاني في اللائحة الأولى ومثله في اللائحة الثانية إلى حين نفاد الحصة بما يتيح للأوائل بفوزه مسبقاً فيضعه في أول اللائحة ويرمي بمن لا يريدهم سوى تكملة عدد في كعب اللائحة لمعرفته بأنهم لن يحصلوا في اللائحة الثانية ثم الانتقال إلى الفائز الثاني في اللائحة الأولى ومثله في اللائحة الثانية إلى الأولى وهكذا دواليك.

> سلام ينكبّ على مراجعة قانون فؤاد بطرس للحدّ من تأثير بعض القوى كحزب الله في بعض الأقضية

الفوز، بخلاف الآلية العمودية المُعتمدة في القانون الحالي، أما الترتيب المسبق للأسماء في اللائحة، فيعتبره الهبر أحد المساوئ الأساسية بحيث يمنح رئيس اللائحة أو الحزب القرار بتحديد الاسم الذي يرغب ما يعجبهم ويفيدهم منها. وإلا الحل الآخر والوحيد لا يكون سوى بالمباقاة والمناصفة والالتزام باتفاق الطائف». وفي هذا السياق يرى الهبر أن «الأرثوذكسي قانون مذهبي ولو أنه يمنح المسيحيين حقوقهم، إنما يقود إلى مشادّات طائفية وإلى فصل مذهبي وإلى اعتماد لوائح مقفلة من لون معيّن»، خالصاً إلى أنه «لا قانون خليل جيد ولا قانون التيار. الاقتراحان ما بيسووا ومرفوضان».

وفي حصيلة النقاشات النيابية، وبما أن الغالبية اعترضت على طريقة وصول اقتراح خليل إلى اللجان المشتركة واعتبرته فرض أمر واقع، وفيما أبدى آخرون كالكتائب رغبة في تقديم اقتراح في هذا الخصوص إذا ما فُتح النقاش حول القانون الانتخابي، قرّر المجلس التريث وإحالة الاقتراحات إلى لجنة فرعية متخصصة للتعمّق في دراستها، وتشكّل لوائح تضمّ مرشحين من طائفة واحدة حصراً بما يوازي عدد المقاعد المُخصّص لها. وادّخل التيار تعديلات على الاقتراح كالكوتا النسائية وكل الإصلاحات الواردة في القانون 2017/44 (القانون الانتخابي الحالي) من ميغاسنتر وبطاقة ممغنطة وانتظام العملية الانتخابية. وأوضح النائب سيزار أبي خليل لـ«الأخبار» أن «منطق التيار واضح جداً ويراعي البيئة التي يعيش فيها. فإما إلغاء الطائفية كلياً وليس السياسية فقط كما تطرح بعض القوى بحيث تُغلّب طوائف على أخرى، أو تطبيق الديمقراطية التوافقية المعتمدة في أكثر الدول تحضّراً وعصرية». وأضاف: «نحن مع تطبيق العلمنة الشاملة وطنياً وسياسياً واجتماعياً وعندها نقبل بانتخابات خارج القيد الطائفي لا كما يطرحونها اليوم بانتقاء خصوصاً أن الأحزاب المسيحية اعترضت بالإجماع على طرح خليل المتعلّق باعتبار لبنان دائرة انتخابية واحدة في ظل الوضع الحالي، ومن دون إصلاحات دستورية سابقة، ما «يتعارض مع اتفاق الطائف ويساهم في إضعاف التمثيل المسيحي وقدرة المسيحيين على إيصال كل نوابهم». كما أن الغالبية لم تستسغ العودة إلى النقاش في الأرثوذكسي الذي قُدّم كردّ على «إعادة حركة أمل عقارب الساعة إلى الوراء ومحاولة المسّ بالتمثيل المسيحي». لكنّ الواضح أن كل القوى ممثّلة في المجلس النيابي غير جاهزة للغوص في البحث في قانون انتخابي جديد قبل عام على الانتخابات، خصوصاً أن القانون الحالي استغرق وقتاً وجهداً لإقراره، والأجدى العمل على تطبيقه كاملاً مع كل إصلاحاته بما فيها الميغاسنتر والبطاقة الممغنطة وإضافة ستة مقاعد للاغتراب.

ورغم أن رئيس مجلس النواب نبيه بري يفضّل الدائرة الواحدة على أساس النظام النسبي، إلا أنه يدرك أن موازين القوى في المجلس لا تسمح بإقراره، كما أن رغبته باعتماد صوتين تفضيليين في القانون الحالي بدل صوت تفضيلي واحد من منطلق «تنويع الخيارات السياسية» تواجه رفضاً من الأحزاب المسيحية التي تعتبر أن الصوتين التفضيليين يؤثّران سلباً على الأصوات المسيحية في المناطق المختلطة.

من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن رئيس الحكومة نواف سلام ينكبّ منذ مدة، وبالتعاون مع مستشاريه، على مراجعة القانون المختلط الصادر عن لجنة فؤاد بطرس عام 2005، والتي شكّلها رئيس الحكومة آنذاك فؤاد السنيورة وكان سلام نفسه عضواً فيها. والغرض من ذلك، ربما إعادة طرحه أو إنزال بعض بنوده على القانون الحالي لناحية تقسيم المحافظات وفصل بعض المناطق للحدّ من تأثير بعض القوى الكبرى كحزب الله مثلاً في بعض الأقضية. وهذا، إن صحّ، سيؤسّس لنزاع داخلي، لأنه يستكمل المشروع الأميركي - الإسرائيلي بتحجيم وجود حزب الله وتمثيله. لذلك ثمّة إجماع بين مختلف القوى على أن ما يجري حالياً ليس سوى شدّ حبال في محاولة للفوز بمكتسبات داخلية أو خارجية، فيما الكلّ يدرك أن الوضع اللبناني الهشّ لا يحتمل تغيير شيء ولو فاصلة في القانون الانتخابي باستثناء تطبيق الإصلاحات العالقة كالميغاسنتر والبطاقة الممغنطة وإعادة الاعتبار للنواب الستة المُفترض انتخابهم في الاغتراب، وهي مسائل من صلب مسؤولية الحكومة الحالية التي لم تعر أيّ أهمية لها بعد.

تقرير

لاعتراضه على إدخال معدّات خلوي لشركة «وايفز»

شارل الحاج يقيل كريدية... كيداً

محمد وهبة

بشكل مفاجئ، تلقّى رئيس المدير العام لهيئة أوجيرو، عماد كريدية، إخطاراً من وزير الاتصالات شارل الحاج، لإبلاغه بفسخ عقد العمل الموقّع بين وزارة الاتصالات وكريدية وإنهاء عمله كمدير عام للهيئة. وبحسب المعلومات، فإن الحاج أبلغ رئيس الحكومة نواف سلام بأنه سيُقدم على هذه الخطوة لأن كريدية يتمنّع عن إعطائه المعلومات التي يطلبها. لكنّ مصادر مطّلعة أفادت بأن كريدية لم يتلقّ من وزير الاتصالات أي طلب رسمي للاستحصال على معلومات أو معطيات تحتاج إليها الوزارة، بل كان يحرّض موظفين في الوزارة على الاتصال هاتفياً بكريدية للاستحصال على معلومات ذات طابع «كيدي» لا تقع ضمن اختصاص الوزارة باعتبار أن العلاقة بين أوجيرو والوزارة منظّمة بموجب عقد تشغيل وصيانة وتحديث وتوسعة المنشآت وجباية الفواتير، فضلاً عن أن الهيئة هي مؤسسة عامة مستقلّة وتخضع لقانون خاص.

وكان مجلس الوزراء قد صادق على استخدام كريدية لمدة سنة اعتباراً من 2024/10/11، بعد بلوغه السن القانونية «ولتعذّر تعيين مدير عام أصيل لهيئة أوجيرو في ظل الحكومة المستقيلة (حكومة نجيب ميقاتي)». وبموجب العقد تنتهي مدّة الاستخدام في 2025/10/11، أو «حكماً عند صدور مرسوم تعيين المدير العام الجديد لهيئة أوجيرو» كما ورد في المادة الثالثة من العقد. لكنّ الحاج لم ينتظر انتهاء العقد أو قيام مجلس الوزراء بتعيين مدير عام أصيل للهيئة، فأقدم أمس على فسخ العقد مع كريدية من طرف واحد من دون أي تعليل، مستنداً إلى حقّه بالقيام بذلك بموجب المادة الرابعة من العقد الذي يتيح لأي طرف إنهاء مفاعيل العقد بعد إبلاغ الطرف الثاني برغبته بذلك قبل ثلاثة أشهر.

إذاً، سيبقى كريدية في عمله لمدّة ثلاثة أشهر، أي حتى نهاية حزيران، أي قبل بضعة أسابيع من نهاية العقد. وقد لا يستمر في عمله إذا عيّن مجلس الوزراء رئيساً لمجلس الإدارة - مديراً عاماً للهيئة قبل هذا التاريخ. إذاً، لماذا أقدم وزير الاتصالات على خطوة كيدية وهستيرية كهذه؟ في الواقع، وبحسب المعطيات المتداولة بين المطّلعين، فإن هذه الخطوة جاءت بعد محاولات عدّة من وزير الاتصالات الاطّلاع على مسائل إدارية في هيئة أوجيرو، متعلقة ببعض الموظفين وروا تبهم، من دون أن يقدّم أي تعليل لطلباته سوى في أنه «الوزير الآمر الناهي». لكن حتى هذا النوع من الطلبات التي لم ترفض أوجيرو أو كريدية تقديمها للوزير، أتى بشكل غير رسمي وبواسطة موظفين عاملين في الوزارة مثل باسل أبوبي وسواه، إذ تشير المعلومات إلى أن أبوبي وموظفين آخرين، أجروا اتصالات هاتفية بكريدية وأبلغوه بأن الوزير يطلب معلومات عن هيئة أوجيرو. بدوره، أبلغ كريدية هؤلاء الموظفين بأن مثل هذه الطلبات يجب أن تكون منظّمة وأن تأتي بشكل رسمي إلى الهيئة للردّ عليها وفق منطوق القانون الذي تخضع له أوجيرو، سواء قانون إنشاء الهيئة، أو المرسوم 3269 الذي تكلّف الهيئة بموجبه «بأعمال وتشغيل وصيانة وتحديث وتوسعة المنشآت وجباية الفواتير لصالح وزارة الاتصالات».

لكن سرعان ما يتبيّن أن المسألة أبعد من ذلك. فالوزير يريد الاقتصاص من كل من عارضه يوم كان ينوي إدخال معدات وتجهيزات اتصالات إلى لبنان محظورة عليه بموجب القانون. كريدية سبق أن أرسل في 2024/7/9، كتاباً إلى وزير الاتصالات في حينه جوني القرم، يطلب منه منع «كلّ الشركات الخاصة من مزوّدي خدمات الإنترنت ومزوّدي خدمات المعلومات من إدخال أيّ تجهيزات يمكن أن تستعمل النطاقات الترددية لخدمات الجوال بجميع أجيالها»، وعلّل كريدية هذا المنع بأنه يتطلّب «ترخيصاً وتخصيصاً لهذه الترددات» يخضعان لقانون يصدر عن السلطة التشريعية أي مجلس النواب، وبالتالي فإن أي شبكة تحت أي مسمّى تستعمل عبرها هذه التقنيات والنطاقات الترددية من قبل الشركات الخاصة لا يمكن ترخيص إنشائها إلّا من خلال مجلس النواب». وقد جاء هذا الكتاب، بعد معركة طاحنة استمرّت لسنوات حين حاولت شركة «وايفز» التي يملكها شارل الحاج ورئيس مجلس إدارتها ناصيف بشارة، إدخال شبكة «وايماكس». يومها كريدية اعترض في كتب عدّة على إدخال هذه المعدات لأنها «مخالفة للمواصفات المقدّمة في الترخيص العائد للشركة لناحية الترددات أو الخدمات المسموح بها سنداً للمراسيم المرعية الإجراء ولا سيما المرسوم 9548 ومرسوم الترخيص لها الرقم 4318».

وللمصادفة، فإن «وايفز» إلى جانب شركات أخرى حصلت على تراخيص عمل مؤقّتة تسمح لها بتقديم خدمات نقل المعلومات وخدمات الإنترنت وبعض خدمات الاتصالات الأخرى واستعمال بعض الترددات اللاسلكية من رئيس الهيئة المنظّمة للاتصالات في حينه، كمال شحادة (وزير المهجرين اليوم).

ولم يكن رفض إدخال هذه المعدات لشركة «وايفز» هو الأول، إذ إن شربل نحاس رفض إدخالها إلى لبنان يوم كان وزيراً للاتصالات للسبب نفسه، أي لأنها تستعمل ترددات وتقنيات تحوّلها إلى شبكة خلوي.

رغم كل الاعتراضات على وجوب حصول الشركة على ترخيص في مجلس النواب، إلّا أن جوني القرم أدخل المعدات لشركة «وايفز». بدا كأنّ القرم «باع» الأمر، رغم علمه بأن الترددات التي ستحصل عليها الشركة هي «الأصل النادر» الذي تبيعه الدول بأثمان باهظة في حال قرّرت خصخصة قطاع الاتصالات. فهذا الأصل لا يمكن تعويضه، ولا يمكن إيجاد بديل له، وتخصيصه لجهة واحدة بمثابة امتياز يفتح لها أبواب الأرباح على مصاريعها.

الآن، بدأت حملة الاقتصاص من الذين منعوا «الاستيلاء» على «الأصل النادر»، وكريدية ليس سوى أول ضحية سيتبعه ضحايا آخرون حين يقرّر الحاج أنه لا حاجة إلى موظفي «أوجيرو» بحجة خصخصة قطاع الاتصالات.

(هيثم الموسوي)

تقرير

أموال فحوصات الـ PCR: الكباش القانوني مستمرّ!

استرداد حقوق «اللبنانية» بيد النائب العام المالي

فاتن الحاج

في قرارَين نهائيَّين منفصلَين، غرّم ديوان المحاسبة وزيرَي الصحة السابقَين حمد الحسن وفراس الأبيض، ورئيسَي الجامعة اللبنانية السابق والحالي فؤاد أيوب وبسام بدران (الذي تقرّر وقف العقوبة بحقه نتيجة حسن النية) والمدير العام السابق للطيران المدني بالتكليف فادي الحسن، بسبب مخالفات قانونية ومالية وإدارية في ملف الأموال المستحقّة للجامعة اللبنانية على شركات الطيران والشركات الأرضية الخاصة، مقابل إجرائها فحوصات PCR للمسافرين إبان جائحة كورونا.

تناول القرار الأول مخالفات ارتكبها الوزيران حسن والأبيض، إذ إن الأول «وقّع مذكّرتَي تفاهم عام 2020، ووضعهما موضع التنفيذ من دون تأشير مراقب عقد النفقات، ومن دون إخضاعهما لمراقبة ديوان المحاسبة»، في حين وقّع الثاني «مذكّرة ثالثة مع جمعية عمّال من دون أي سند قانوني، مخالفاً أصول إدارة استعمال المال العام، وقانون النقد والتسليف. كما تعاقدت الوزارة مع شركات الطيران والشركات الأرضية من دون سند قانوني للتعاقد، ووافقت على تحصيل حوالات بالدولار بموجب شبكات من الشركات». وتطرّق القرار الثاني إلى مخالفات ارتكبتها إدارة الجامعة اللبنانية، من بينها «عدم تعديل موازنتها، ولحظ إيرادات الفحوصات فيها، والصرف خلافاً للأصول، وعقد نفقات من دون تأشير مراقب عقد النفقات، إضافة إلى عدم تحويل مبالغ الفحوصات بالدولار إلى حساب الجامعة في مصرف لبنان».

غير أن هذه «الجزاءات» تهمل في السياق الذي وردت فيه أن مذكّرات التفاهم أبرمت في زمن أعلنت فيه حالة الطوارئ في البلاد. ومعلوم أنه، بحسب أحكام القانون الإداري، يُسمح بحصول بعض التجاوزات، ولا سيما أن مذكّرات التفاهم هدفت إلى دعم جهود مواجهة الوباء.

المحامي جاد طعمة الذي تابع الملف منذ اليوم الأول وطلبت لجنة التربية النيابية مشورته القانونية، أوضح لـ«الأخبار» أن ديوان المحاسبة «كان من بين الجهات القضائية التي تصدّت وبتّت في الملف. وألزم قضاة الديوان، في قرار سابق، الجامعة اللبنانية بتحصيل كامل العائدات بالدولار، والبحث عن مكامن الخلل في مذكّرات التفاهم ووجوب

> **لا تزال شركات الخدمات في المطار تحجز مبالغ قبضتها فعلياً عند بيع تذاكر السفر كبدل للفحوصات الإلزامية عن كل مسافر**

محاسبة الموظفين والإداريين. وكان منتظراً أن يُعمل، في قراره النهائي، نظرية الظروف الاستثنائية لمحاولة تبرير بعض التجاوزات القانونية في الإدارات الرسمية والجامعة اللبنانية عبر رئيسَي الجامعة السابق والحالي». واعتبر طعمة أن «القرار النهائي الذي تضمّن وقف تنفيذ العقوبة بحق رئيس الجامعة الحالي لثبوت حسن النية، يظهر بعضاً من المرونة في التعامل مع ظروف القضية، وإن كان وقف العقوبة يجب أن يطاول الرئيس السابق أيضاً».

(أرشيف)

غير أن القضية الأساس بالنسبة إلى طعمة هي الإفراج عن المبالغ المستحقّة للجامعة والمحجوزة من شركات تجارية خاصة تستثمرها أو تستفيد منها، مشيراً إلى أن استمرار التأخر في تحصيلها يتضمّن خللاً كبيراً لا بد من توضيح أسبابه من جانب النيابة العامة المالية.

وبدأت المشكلة مع الحاجة إلى إجراء فحوصات مخبرية إبان جائحة كورونا لكل من يدخل الأراضي اللبنانية. واقترحت وزارة الصحة تولّي فريق من الجامعة اللبنانية هذه المهمة، وحدّد الوزير كلفة الفحص بـ 50 دولاراً عن كل مسافر بدلاً من 100 دولار كانت خمسة مختبرات خاصة عرضتها مقابل تقديمها هذه الخدمة. وكلّفت المديرية العامة للطيران المدني بتحصيل العائدات وتحويلها إلى حساب الجامعة اللبنانية بالدولار في مصرف لبنان. لكنّ تقاعس المديرية وجشع شركات الخدمات الأرضية في المطار دفعاها لحجز المبالغ المحصّلة، وافتعال مشكلة مع الجامعة اللبنانية لدفعها لتحصيل أموالها من الشركات مباشرة، بواسطة شيكات أو مبالغ نقدية. وتحرّك النائب العام لدى ديوان المحاسبة على خلفية تحقيقات صحافية وحلقات تلفزيونية وإذاعية تناولت الملف، ورصد المخالفات المالية والإدارية في مذكّرة التفاهم الموقّعة بين الأطراف الثلاثة: وزارة الصحة، المديرية العامة للطيران المدني، والجامعة اللبنانية.

وفي ما يتعلق بتغريم رئيسَي الجامعة اللبنانية، استغرب طعمة عدم الالتفات إلى «الجهد الاستثنائي الذي بذله فريق الجامعة في تقديم الخدمة، وبالتالي ضرورة تشجيع الجامعة على القيام بهذا النوع من الخدمات، وهو أمر متاح وفقاً لأحكام نظامها، ليس فقط لدعم الطلاب والتطبيق العملي للأبحاث العلمية، إنما أيضاً لمساندة الإجراءات الحكومية خلال الأزمات». وسأل: «هل كان على الجامعة حقاً الاستحصال على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة في ظل هذه المعطيات والظروف، خصوصاً من أنها لم تصرف أي مبالغ مالية من ميزانيتها، أي من المال العام، إنما كانت «تدخّل» عائدات إلى الجامعة فحسب؟».

وتجدر الإشارة إلى أن شركات الخدمات الأرضية الخاصة العاملة في مطار بيروت هي الجهة الوحيدة التي استفادت من مهام منوطة بالإدارات والمؤسسات الرسمية، ولا تزال حتى الساعة تحجز مبالغ عائدة للجامعة جرى قبضها فعلياً عند بيع تذاكر السفر كبدل للفحوصات الإلزامية عن كل مسافر.

وقد كلّفت هذه الشركات، التي تملك شركة طيران الشرق الأوسط واحدة منها، مديرها العام محمد الحوت خلال الفترة الماضية بمهمة الدفاع عن حجز تلك الأموال ومحاولة تبرير عدم تسديد المبالغ إلا بالليرة اللبنانية. هذه المحاولات لفرض شروط القطاع الخاص المحمي والنافذ على الإدارات والمؤسسات كشفت حقيقة أن المال العام في لبنان هو مال غير محمي. فالمعادلة التي أرساها الحوت هي أنه توجد أموال لدى الشركات ولكن لن يصار إلى تسليمها إلا مقابل إبراء ذمتها. وكان بإمكان وزراء الأشغال العامة والنقل القيام بالكثير للضغط على الشركات الخاصة، مثل إصدار أوامر تحصيل لمطالبة الشركات بالأموال، لكن ذلك لم يحصل، والمفارقة أن ديوان المحاسبة اختار أن لا يغرّمهم.

الجامعة اللبنانية وكادرها الأكاديمي والإداري يبقيان الضحية الأكبر في هذه المعادلة، إذ وجدت الجامعة نفسها عاجزة عن تحصيل مستحقاتها. وقد جرت إحاطة لجنة التربية النيابية بأن الأمر انتهى، ووافقت الجامعة اللبنانية على التسوية، وقبضت المستحقات بغير الدولار «الفريش» خلافاً لواقع الحال، رغم أن الملف لا يزال في عهدة النيابة العامة المالية التي عليها الضغط على الشركات الخاصة لفرض تسديدها مبالغ عائدات الفحوصات التي اعترفت بوجودها لديها مع الفوائد من تاريخ حجز هذه الأموال. الملف لا يزال حتى الساعة عالقاً بين الإهمال والاستفادة، ففي حين استفادت الشركات الخاصة من هذه الأموال ولا تزال، حان الوقت لإنهاء سطوتها على المبالغ عبر النيابة العامة المالية، فاسترداد حقوق الجامعة اللبنانية هو بيد النائب العام المالي الذي يستطيع أن يختم مسيرته القضائية التي تنتهي في 10 نيسان المقبل، بنصرة الجامعة اللبنانية.

حقّ الردّ

وردت في التقرير المنشور في «الأخبار» (22 آذار 2025) بعنوان «كرامي تفتتح الإصلاح بمُخالفة القانون»، إشارة إلى أن السيدة أمل شعبان «أُخلي سبيلها بكفالة، ولا تزال حتى الآن مُتهمة بقضية تلقّي رشى مُقابل تسريع تسليم شهادات للطلاب العراقيين، لكون النيابة العامة المالية لا تزال مدّعية، والهيئة الاتهامية لم تبتّ بعد في قرار منع المُحاكمة الصادر عن قاضي التحقيق بسبب عدم كفاية الأدلة».

لمّا كان مضمون النص أعلاه يُشوّه سمعة السيدة شعبان ويُوحي بأنها ما زالت مُتهمة ومُلاحقة قضائياً، نؤكد أن هذا الأمر مُجافٍ للواقع ولا يمتّ إلى الحقيقة بصلة، إذ إن قاضي التحقيق في بيروت وبعد تحقيقات مُكثّفة لمُدة خمسة أشهر أصدر قراراً بتاريخ 2024/5/21 بمنع المُحاكمة عن السيدة شعبان، كما صدّقت الهيئة الاتهامية على قرار قاضي التحقيق بمنع المُحاكمة بمُوجب القرار الصادر عنها بتاريخ 2025/2/11، ما يُثبت براءتها التامّة من أيّ ادّعاءات أو مزاعم قد تكون أُثيرت في المقال، كما أن وزارة التربية وجميع المعنيين يعلمون ذلك وهم يتصرفون بكل مسؤولية ومناقبية بناءً على براءة السيدة أمل شعبان من التُّهم المُوجّهة إليها.

بالوكالة المُحامي فادي محمود سعد

تقرير

إضراب معلّمي «الأساسي» نحو التصعيد؟

قرار مجلس الوزراء بالانتقال من بدل الإنتاجية إلى بدل المثابرة ودفع ثمن صفائح البنزين دقّ إسفيناً بين روابط التعليم الرسمي، بعدما وسّع الفجوة في الرواتب بين أستاذ التعليم الثانوي والمعلم في التعليم الأساسي، إذ بات الأول ينال حوافز بقيمة 432 دولاراً، فيما لا يتقاضى الثاني أكثر من 357 دولاراً.

ولا يجد المعلمون في التعليم الأساسي مبرّراً منطقياً للغبن في الحوافز، إذ يتقاضى أستاذ التعليم الثانوي (فئة ثالثة) ثمن 12 صفيحة بنزين مقابل 10 صفائح للمعلم في «الأساسي» (فئة رابعة)، فيما الجميع يذهبون إلى الوظيفة بالطريقة نفسها.

وانعقدت أمس، جمعيات عمومية تزامنت مع إضراب عطّل 90% من المدارس الرسمية، وفق رئيس رابطة المعلمين الرسميين في التعليم الأساسي. وأوصت الرابطة بالإضراب الأربعاء وبتنفيذ اعتصام أمام وزارة التربية، ونبّه رئيس الرابطة حسين جواد إلى أن الاعتصام سيكون بداية كرة الثلج التي ستكبر بانضمام بقية روابط القطاع العام للمطالبة بسلسلة رواتب جديدة عادلة ومنصفة.

التشرذم أصاب أيضاً صفوف المتعاقدين، علماً أن التقديمات الجديدة ألحقت بهم ظلماً كبيراً، إذ دُمجت الحوافز التي كانوا يتقاضونها شهرياً بالدولار بأجر الساعة الذي رُفع 11 مرة ليصبح 366 ألف ليرة ومن ثم ضربه باثنين، ليصبح كل ما نالوه أجر ساعة يوازي 732 ألف ليرة، مع حرمانهم من بدل الإنتاجية في فصل الصيف.

وبعد اعتصام نفّذته أمام وزارة التربية أمس، التقت رابطة المتعاقدين برئاسة نسرين شاهين وزيرة التربية ريما كرامي التي استمهلت الرابطة بعض الوقت لإيجاد مخرج قانوني بتعديل أجر الساعة من دون أن تقدّم حلاً جاهزاً، فطلبت الرابطة من الوزيرة أن تسمّي الجهة المعرقلة كي تتظاهر أمامها، معلنة أنها ستعود إلى المعلمين لأخذ رأيهم بطرح كرامي وتقرير مصير الإضراب.

(الأخبار)

تقرير

الجشع يؤدّي إلى إشباع السوق

ألواح الطاقة الشمسية: تراجع الاستيراد 82%

أغرف السوق بالواح الطاقة والتجهيزات المرافقة لها (هيثم الموسوي)

فؤاد بزي

انحسرت سوق الطاقة الشمسية في لبنان، وتراجع عدد «العاملين الطارئين» على المهنة الأشهر خلال سنوات الأزمة الاقتصادية بشكل حادّ. فوفقاً لأرقام الجمارك، استورد لبنان عام 2024 مليونين و242 ألفاً من ألواح الطاقة الشمسية بقيمة 75 مليون دولار، مسجّلاً تراجعاً

> **لم يُسجّل أي تغيير بعد الحرب على عكس التوقعات بارتفاع الطلب**

بنسبة 41% عن عام 2023، وبنسبة 82% عن عام 2022 عندما بلغ عدد الألواح المستوردة من مختلف الأحجام نحو خمسة ملايين بقيمة 416 مليون دولار.

ويعزو عاملون في سوق الطاقة الشمسية هذا التراجع الحادّ إلى تضافر عدد من الأسباب أدّت إلى انخفاض الطلب على ألواح الطاقة الشمسية. ورغم أنه لم يطرأ تحسّن ملحوظ على «كهرباء الدولة» إذ لا تزيد ساعات التغذية على أربع ساعات يومياً في معظم المناطق، بدأ التراجع بشكل أساسي على طلب تركيب محطات الطاقة الشمسية المنزلية مطلع عام 2023، مع استقرار وضع «اشتراكات الكهرباء» في الأحياء وانتهاء أزمة المحروقات التي ترافقت مع «دولرة» فاتورة المولّدات وتحوّل عدد كبير منها إلى استخدام العدّادات وتشغيل المولّدات على مدار الساعة. كذلك تعيد مصادر بلدية في اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية التراجع في الطلب على الطاقة الشمسية إلى «ضيق المساحات المخصصة على الأسطح لتركيب الألواح»، و«من سبق شمّ الحبق».

وفي سياق مرتبط، «ساهم الاستيراد المُفرط عام 2022 في وصول السوق إلى حالة إشباع»، بحسب محمد فاضل، وهو صاحب إحدى شركات الأنظمة الشمسية. ومع تراجع الطلب، لم يعد هناك من داعٍ لمزيد من الاستيراد، خصوصاً أنّ العمر الافتراضي طويل نسبياً ويصل إلى 25 سنة. ويلفت إلى أنه في خضمّ الفورة، اقتصر تركيب محطات الطاقة الشمسية المنزلية على القادرين على تحمّل نفقاتها. لذا، فإنّ «من لم يبادر إلى تركيب نظام شمسي، لن يقوم بطلبه الآن»، لأن أصحاب الدخل المحدود غير قادرين على تحمّل تكاليف لا تقلّ عن ألفي دولار، توازي الراتب الشهري لـ4 موظفين في القطاع العام.

وتبع الإحجام عن الطلب، مغادرة عدد من «الطارئين» على تجارة أجهزة الطاقة الشمسية السوق، بعدما أعادوا تكوين رؤوس أموالهم وباعوا فائض البضاعة الموجودة لديهم بأسعار متهاودة لإعادة تسييل أموالهم، ما انعكس تراجعاً كبيراً في الأسعار. ويعيد أحد تجار الأدوات الكهربائية تراجع الاستيراد إلى «الجشع والفوضى». فـ«منذ بداية عام 2022، أغرق السوق بألواح الطاقة والتجهيزات المرافقة لها، بعدما دخل سوق الأدوات الكهربائية كل من هبّ ودبّ من طامحين بالربح السريع، وخُيّل لهم أنّ هذا القطاع دجاجة تبيض ذهباً». وفي المحصّلة، فاضت البضاعة عن حاجة السوق لسنوات، ما أدّى إلى انخفاض السعر إلى ما دون سعر المبيع على أرض المصنع في بلد المنشأ، مثل الصين. ففي عام 2022، مثلاً، وصل سعر الواط الواحد (تُسعّر الألواح الشمسية وفقاً لقدرتها على إنتاج الطاقة الكهربائية التي تقاس بالواط) إلى 47 سنتاً. أما اليوم، فيراوح السعر بين 10 سنتات و15 سنتاً، بتراجع نسبته 79%. وتبيّن أرقام الجمارك تراجع متوسط سعر اللوح الواحد إلى 33 دولاراً عام 2024، في مقابل 92 دولاراً عام 2022.

من بقي في السوق من مختصّي أنظمة الطاقة الشمسية يقومون بـ«أعمال الصيانة، أو تركيب المشاريع الكبيرة للشركات»، بحسب مصطفى وهبي، صاحب إحدى الورش في الضاحية الجنوبية. ولم يُسجّل أي تغيير في الطلب بعد الحرب، على عكس التوقّعات بارتفاع الطلب على صيانة وتركيب محطات الطاقة الشمسية المنزلية، بعدما تسبّب القصف الصهيوني على الضاحية وحدها بتضرر أو تدمير 29% من ألواح الطاقة الشمسية المركّبة فيها (36 ألف لوح) وفقاً لتقرير المجلس الوطني للبحوث العلمية. ويعزو وهبي ذلك إلى الخشية من تجدّد الحرب، وإلى أن كثيرين يفضّلون التريث قبل استثمار أموالهم في الطاقة الشمسية التي باتت تُعدّ من الكماليات مقارنةً مع ترميم البيوت وإعادة تأهيلها للسكن.

الطاقة الشمسية... مهدورة

بحسب أرقام وزارة الطاقة والمياه، تشكّل الطاقة الشمسية 22% من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة في لبنان. ورغم الارتفاع الكبير في الاعتماد على هذا المورد المتجدّد في توليد الكهرباء، إلا أنّ الجزء الأكبر من الطاقة المنتجة من الألواح الشمسية يبقى مهدوراً، ولا تستفيد منه الشبكة العامة. فبسبب غياب التنظيم، وكهرباء الدولة، لا يمكن الاستفادة من فائض الكهرباء المنتجة من ألواح الطاقة، ما يؤدي إلى اقتصار فائدتها على البيوت أو المؤسسات الموصولة عليها مباشرةً.

بمعنى آخر، لو نظّمت الدولة قطاع الطاقة الشمسية في بدايته، لكان بإمكانها فرض تركيب أجهزة عاكسة، معروفة بـ«Inverter» من فئة «on grid»، ومع مدّ الشبكة بـ«كهرباء الدولة» لـ24 ساعة يومياً، تقوم هذه الأجهزة بتوليد الكهرباء ووضع الفائض منها على الشبكة العامة. وبهذه الخطوة، يستفيد أيضاً صاحب المنزل، إذ يمكنه حسم قيمة ما وضعه من طاقة على الشبكة من فاتورة الكهرباء الخاصة به من خلال نظام موجود في مؤسسة كهرباء لبنان معروف بـ«net metering».

30
في المئة

هي نسبة بطاريات الليثيوم من مجمل عدد البطاريات المستوردة، وبلغت قيمتها 26 مليون دولار خلال عام 2024

33
دولاراً

هو السعر الوسطي للوح الطاقة الشمسية المستورد إلى لبنان خلال عام 2024

استيراد البطاريات

ترافق تراجع استيراد ألواح الطاقة الشمسية مع تراجع في استيراد البطاريات. وبحسب أرقام الجمارك اللبنانية، بلغ حجم استيراد البطاريات عام 2024 نحو 31 ألف طن، وصلت قيمتها إلى 87 مليون دولار. وفي مقارنة مع أرقام السنوات الماضية، تراجع الاستيراد بنسبة 25% مقارنة بعام 2023، وبنسبة 71,5% عن عام 2022 عندما وصل حجم الاستيراد إلى 107 آلاف طن، بقيمة إجمالية بلغت 305 ملايين دولار.

عامان من الصراع في السودان

محمد سيد رصاص *

ثلاثون يوماً تفصل «ميثاق نيروبي»، الذي وقعته قوات الدعم السريع مع قوى عسكرية في إقليم دارفور وجنوب كردفان (جبال النوبة)، عن استرجاع الجيش السوداني لمبنى القصر الجمهوري بالعاصمة الخرطوم في يوم 21 آذار 2025 الذي ظلت قوات الدعم السريع تحتله منذ بدء صراعها مع الجيش في 15 نيسان 2023.

كان الهدف من ذلك الميثاق تشكيل حكومة موازية، على الأرجح كان سيكون مقرها في العاصمة الخرطوم حيث كانت تسيطر قوات الدعم السريع على غالبيتها طوال العامين الماضيين لوضعها في موازاة الحكومة في مدينة بورتسودان بعد أن انتقل رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق عبدالفتاح البرهان، وقائد الجيش، إليها في عام 2024، وعملياً هذا السيناريو لو نجح كان سيضع السودان في وضع ليبيا حيث حكومة بنغازي في موازاة حكومة طرابلس الغرب، أو في منحى أبعد سيجبر السودانيين على سودان جديد يكون، حسب ما قاله ميثاق نيروبي، «بحكم لا مركزي فيه حقوق للأقاليم في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والثقافية»، وهو عملياً أبعد من فيدرالية ليصل إلى الكونفيدرالية.

> تحكّم عرب الشمال بالسودان، منذ استقلال 1956، قد قاد لاحتكار جهوي للسلطة، وهو ما يشمل النخب السياسية والعسكرية والإدارية

في تمرّدي جنوب السودان، 1955-1972 و1983-2005، قبل اتفاق الانفصال للجنوب المطبق منذ عام 2011، وفي تمرد دارفور (منذ 2003)، كان هناك تمردات لأفارقة ضد هيمنة عرب الشمال (المنطقة ما بين العاصمة الخرطوم والحدود المصرية) على حكم السودان منذ استقلال 1956، ولكن في مواجهة 2023-2025 هناك تمرد لعرب دارفور ضد عرب شمال السودان، وفي ميثاق نيروبي هناك تحالف لنوبيين (الحركة الشعبية- شمال، بقيادة عبد العزيز الحلو) ودارفوريين (حركة تحرير السودان- المجلس الانتقالي، بقيادة الهادي إدريس يحيى) مع «قوات الدعم السريع» بقيادة محمد حمدان دقلو- حميدتي، ولو أن الفصائل المسلحة الرئيسية في دارفور، مثل «حركة جيش تحرير السودان» بقيادة مني أركو مناوي، تقاتل مع قوات الحكومة، أو تنأى بنفسها عن صراع البرهان- حميدتي، مثل «حركة تحرير السودان»، بقيادة عبدالواحد محمد نور. ويبدو أن أفارقة دارفور بمعظمهم لم ينسوا مشاركة حميدتي مع قوات الجنجويد (قوات تشكلت من عرب دارفور، وهم رعاة، فيما الأفارقة من المزارعين) في قمع تمرد دارفور أيام حكم عمر البشير، ومشاركته في مذابح هناك، قبل أن يحولها البشير عام 2013 إلى قوات الدعم السريع ثم يشرعن وجودها كجزء من القوات المسلحة عام 2017، قبل أن تشارك في الانقلاب عليه عام 2019.

هنا، يلفت النظر نأي العرب عن ميثاق نيروبي بما فيه «تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية- تقدم»، التي انقسمت مع توقيع أحد أعمدتها وهو الهادي إدريس يحيى على الميثاق، فيما رفض رئيس «تقدم»، وهو رئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك (وهو من عرب جنوب كردفان)، التوقيع، وشاركته في ذلك قوى «تقدم» ومنها حزب الأمة القومي، بزعامة آل المهدي زعماء طائفة الأنصار، و«حزب المؤتمر السوداني» الليبرالي التوجه، وأيضاً الناصريون والبعثيون في «تقدم»، مع أن حمدوك قد وقع مع حميدتي في أديس أبابا أوائل عام 2024 على اتفاق مشترك، وتقاربهما كان واضحاً منذ «الاتفاق الإطاري» في 5 ديسمبر 2022، حيث تحالف حمدوك وقوى سودانية شمالية معادية للعسكر والإسلاميين مع حميدتي في تفسير ذلك الاتفاق بأن لا تخضع قوات الدعم السريع لقيادة مشتركة برأسها قائد الجيش في مدة الانتقال بل تخضع لقيادة مشتركة ثلاثية من قائدي الجيش والدعم السريع وثالث مدني يكون هو رئيس مجلس السيادة الانتقالي، وقد كان هذا الخلاف حيال اتفاق 5 ديسمبر 2022 بين القوى العسكرية والمدنية حول المرحلة الانتقالية هو الصاعق التفجيري لحرب 2023-2025.

في هذا الصدد، يمكن القول إن السودان هو مثال كلاسيكي لدراسة الصراعات الإثنية (عرب-أفارقة) والصراعات الجهوية المختلطة مع الإثنية (جنوب أفريقي – شمال عربي، أفارقة دارفور مع عرب الشمال) والصراعات الإثنية – الاقتصادية – الاجتماعية (عرب دارفور، وهم رعاة بالغالب، مع مزارعي دارفور الأفارقة) والصراع الجهوي المحض (عرب دارفور مع عرب الشمال). أيضاً، يمكن أن يضاف إلى ذلك، أن تحكّم عرب الشمال بالسودان، منذ استقلال 1956، قد قاد لاحتكار جهوي للسلطة، وهو ما يشمل النخب السياسية والعسكرية والإدارية، ويلفت النظر أن مناصب الرئاسة كانت للشماليين دائماً ورئاسة الوزارة أيضاً ولم يشذ عن ذلك سوى رئيسي الوزراء محمد أحمد محجوب بالستينيات (من منطقة النيل الأبيض) وحمدوك 2019-2021 (جنوب كردفان).

من جهة أخرى، كان للصراع بين طائفتي الأنصار والختمية أن أفرز اتجاهين سياسيين، حزب الأمة وهو معادٍ لوحدة وادي النيل عند «الأنصار»، وعند «الختمية» في «الحزب الوطني الاتحادي» و«حزب الشعب الديمقراطي» قبل أن يندمجا في «الحزب الاتحادي الديمقراطي» عام 1967، حيث نادى الختمية بزعامة آل الميرغني بوحدة وادي النيل. وقد كانت هذه الأحزاب الأربعة أمثلة على تشكيل الجماعة السياسية عبر قاعدة اجتماعية طائفية. ومن المصطلحات اللافتة في السودان أن القوى الحديثة تشمل الحزب الشيوعي والقوى الإسلامية (والأخيرة هي عابرةً للطائفتين وللإثنيات والجهويات)، وكذلك تشمل القوى العروبية من الناصريين والبعثيين وحركة القوميين العرب، فيما تعتبر أحزاب مثل «الأمة» و«الأحزاب الثلاثة للختمية» من القوى التقليدية من حيث بنيتها الاجتماعية الماقبل حديثة.

ولكن، وكما عادى البريطانيون القوى الاتحادية مع مصر قبيل استقلال 1956 وقرّبوا «الأنصار» بزعامة آل المهدي، فإن قوى الخارج قد لعبت على صراعات السودانيين الداخلية ما بعد الاستقلال. فإسرائيل قد دعمت تمرد الجنوب 1955-1972، وكذلك إثيوبيا، وهو ما فعله الحكم الماركسي الإثيوبي بزعامة منغستو هيلا مريام 1977-1991 مع التمرد الجنوبي الثاني، وكذلك فعلت تشاد مع التمرد الدارفوري منذ عام 2003، وهو ما نجده الآن مع الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع في حرب 2023-2025 حيث تلقى حميدتي الدعم من الإمارات وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتشاد، ومن خليفة حفتر في ليبيا (ومن روسيا حتى عام 2024، وحميدتي كان شريكاً لقوات فاغنر في مناجم الذهب بدارفور)، فيما يتلقى الفريق البرهان الدعم من مصر والسعودية وروسيا، مع حياد الغرب الأميركي-الأوروبي.

على ما يبدو، أن معركة الخرطوم قد حسمت لمصلحة البرهان ضد حميدتي، أو تتجه إلى الحسم، والأرجح أن المعركة القادمة ستكون في دارفور حيث يسيطر حميدتي على كامل الإقليم ما عدا مدينة الفاشر التي تخضع لحصار قوات الدعم السريع.

السؤال الآن: كيف سيكون «السودان الجديد؟»

* كاتب سوري

بيان

بيان ا «اللقاء الوطني الديمقراطي»: لتتويحَ الجهود ضد العدوانية التوسعية الصهيونية ومخطّط الوصاية والسيطرة الأميركي

ناقشت اللجنة السياسية في «اللقاء الوطني الديمقراطي» تطورات الوضع السياسي في لبنان والمنطقة، وهي توصّلت إلى الخلاصات الآتية على صعيد الوقائع والاستنتاجات والمهمات:

(1) في الوقائع

لم تأتِ عملية «طوفان الأقصى» من فراغ. إنها حلقة في كفاح فلسطيني متواصل ضد استمرار الاغتصاب والإرهاب الصهيونيين المدعومين من الغرب الأطلسي وزعيمته الولايات المتحدة الأميركية، والمواكَبَين بالتواطؤ من قبل أتباع واشنطن من حكّام عرب أدمنوا التآمر على القضية الفلسطينية، وليس إدارة الظهر لحقوق ومصائر شعبها فقط. هي صرخة ضد الحصار والعدوان والتنكيل والتمييز والتهجير، من جهة، ومن جهة ثانية، ضد الإمعان في محاولات تصفية مجمل القضية الفلسطينية، بالتطبيع الذي قادته واشنطن، وبتحول اتفاقية «أوسلو» المخلة أصلاً، إلى ستار للاستيطان الواسع والتمييز العنصري والضم والتهجير. هذا إلى إقدام الإدارة الأميركية على الاعتراف بيهودية كيان العدو وعنصريته، وبضم القدس والجولان السوري المحتلين إليه، ما يتعارض مع القرارات الدولية التي وافقت عليها واشنطن نفسها.

بالمقابل، استلهمت عملية «طوفان الأقصى» صعود قوى المقاومة في المنطقة وتطور إمكاناتها، وسط تحولات إيجابية في الصراع الدولي لمصلحة القوى التي ترفض التسلط الانفرادي الأميركي، وتسعى إلى إقامة نظام دولي تعددي جديد يمنع سيطرة أو هيمنة الطرف الأميركي على المصائر والعلاقات الدولية لمصلحة كبريات الاحتكارات والشركات العابرة للقارات بوسائل متعددة: سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية...

كانت عملية «طوفان الأقصى» مفاجئة وصاعقة ومربكة للعدو. لكن رده ورد داعميه كان بالإصرار على السياسات والمخططات التوسعية والعدوانية نفسها المستهدفة لكل المنطقة العربية والشرق أوسطية، وليس للشعب الفلسطيني وحده! لهذا الغرض أطلق العدو الصهيوني، بتبرير ودعم وشراكة من قبل التكتل الغربي بقيادة واشنطن، عملية واسعة وبالغة العنف والإرهاب، إلى حدود الإبادة الجماعية، في محاولة لتحقيق الأهداف نفسها التي كان يجري التعبير بالتطبيع والضغوط والحصار والعقوبات والتآمر وإثارة التناقضات من كل نوع، لإرغام الشعب الفلسطيني ودول وشعوب المنطقة على اليأس والاستسلام...

عملية «طوفان الأقصى» التي بدت هجومية في الشكل كانت، في الواقع، دفاعية في الجوهر. كذلك الأمر بالنسبة إلى عمليات «الإسناد» التي باشرتها قوى المقاومة في لبنان واليمن والعراق وصنعاء... بيّنت التطورات اللاحقة أن «طوفان الأقصى» و«إسنادها» كشفا المخططات ولم يخلقاها. وهما أديا إلى إعادة طرح حقائق الصراع بوصفه صراعاً ضد الاحتلال الصهيوني ومشاريع الهيمنة الأميركية، وإن كانت الأثمان كبيرة بسبب ضراوة العدوان ووحشية أدوات القتل والإجرام التي استخدمها العدو وزودته بها واشنطن خصوصاً والأطلسي عموماً... برزت في السياق مقاومة ضارية وبطولات أدهشت العالم وأسهمت في فضح فاشية العدو وهمجيته، ما أطلق موجة تضامن شعبية هائلة عمّت العالم ضد حرب الإبادة والتجويع والحصار والقمع وتزوير الوقائع...

لقد فرضت المقاومة في كل من غزّة ولبنان خصوصاً، حرباً طويلة على العدو وحماته، وهو لجأ إلى كسر كل القوانين والقواعد الدولية والإنسانية في مجرى استماتته من أجل تحقيق نصر يمكنه من تجاوز نكسته إلى مواصلة المشروع الأميركي الغربي الصهيوني في المنطقة. وبرز في الأثناء، دور إيراني مباشر وداعم، وآخر رائد وشجاع، لقيادة صنعاء (أنصار الله) عبر مساهمتها في حصار العدو والتصدي لحماته مهما كان الثمن وكانت الموازين... هذا إلى مساهمات أخرى سورية عراقية وغيرها، منعت الانسحاب بالمقاومة في غزة، وأضفت على المعركة، رغم عدم التنسيق الكافي، طابعاً تحررياً عاماً...

في الحرب على لبنان برزت الهمجية والأحقاد الصهيونية والأطلسية، أيضاً، في أسوأ الصور عبر التدمير الانتقامي والعقاب الجماعي واستهداف معظم المناطق اللبنانية. تراكم في خلال ذلك ظهور دلائل دامغة على أن العدو كان يتحضّر، بكل الوسائل، لتنفيذ عدوان على لبنان بوصف مقاومته مصدر الخطر الرئيسي عليه. تجلى ذلك في الاستعدادات والاختراقات المتنوعة التي باشرتها أجهزة العدو منذ وقت طويل، إلى خطط للتوسع في الأراضي اللبنانية على حساب وحدة بلدنا وسيادته ومصالحه وثرواته...

أما واشنطن، فلم تكتفِ، في كل الساحات والمواجهات، بتقديم كل وأضخم أشكال الدعم السياسي والمالي والعسكري والاستخباراتي والديبلوماسي للعدو... بل هي بكّرت في كشف دورها المباشر في المشاركة في العدوان جغرافياً، في كل المنطقة: من فلسطين ومحاولة ضم الضفة الغربية وإرهاب وتهجير سكانها وسكان غزّة إلى خارج أرضهم ووطنهم. إلى سوريا التي تكاملت مؤامرة الانقلاب فيها مع تدمير جيشها وطاقاتها العسكرية وتقدم العدو لاحتلال مناطق إستراتيجية بالغة الأهمية فيها، بتواطؤ الغرب وحلفائه في الأنظمة العربية، وبالصمت المشبوه للحكام الجدد ذوي التاريخ الإرهابي والمجازر الوحشية القديمة الجديدة... ويبرز وينشط، في الأثناء، مخطط التفتيت وتغذية الانقسامات الطائفية والمذهبية والإثنية، سلاحاً متجدداً لتفكيك الكيانات القائمة، وإقامة دويلات على أسس عنصرية ومذهبية تبرر كيان العدو وتعطيه موقع المحور المقرّر في شؤون المنطقة ومصائرها في كنف مخطط السيطرة الأميركية الشاملة... وتشكل المجازر العنصرية والطائفية الأخيرة في المنطقة الساحلية السورية نموذجاً بالغ الخطورة، بإدارة أميركية صهيونية، وتواطؤ تركي، وتغطية من تيار التطبيع العربي، عن التوجهات الخطيرة والممارسات الهمجية والإرهابية التي تطبع نهج القوى المعادية في المرحلة الراهنة من الصراع.

أما بالنسبة إلى لبنان، ففي لحظة من الإرهاق الشامل على طرفي الصراع ووسط تصاعد ضربات المقاومة اللبنانية ضد العمق الإسرائيلي، بعد تعافيها النسبي من الاغتيالات والخسائر الفادحة، خصوصاً، طرح بادين شخصياً مبادرة وقف إطلاق النار. تبين أن الهدف هو استئناف القتال من طرف واحد، وإطلاق عملية سياسية كبيرة لتعزيز الدور الأميركي في لبنان إلى مستوى الوصاية الشاملة عليه. هكذا يتبلور دور سافر لواشنطن متدخلة بوقاحة في الانتخابات الرئاسية، وفي التكليف والتشكيل الحكومي، اقترن ذلك بحملة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية لقطع العلاقات معها ولمنع مساعدتها في دعم المقاومة وفي إعادة الإعمار. جرى ربط هذا الأخير بسحب سلاح المقاومة في استعادة، أكثر وقاحة، لمرحلة ما بعد انتفاضة 17 تشرين الأول التي جهدت واشنطن لتحويلها، دون نجاح كبير، إلى حملة ضد المقاومة وسلاحها، مُعفيةً الطبقة الحاكمة من مسؤولية الفساد والنهب والسطو على مدخرات اللبنانيين، ثم من المسؤولية عن الإفلاس والانهيار. في السياق، تسيطر واشنطن تباعاً على المواقع الأساسية في التركيبة السلطوية الراهنة، في الحكومة وفي التعيينات العسكرية والأمنية والديبلوماسية والاقتصادية. ويتكامل دورها مع تقدم العدو مستثمراً السيادة اللبنانية عبر مواقع أجازت واشنطن احتلالها، واعتداءات وانتهاكات غطّاها ويغطيها رئيس لجنة المراقبة الأميركي، بذريعة الدفاع (الاستباقي) عن النفس! إلى تحرشات مشبوهة على الحدود اللبنانية السورية استكمالاً للحصار ولاستهداف المقاومة...

في الاستنتاجات

تتزايد المخاطر على لبنان وشعبه، وفي المنطقة عموماً، بسبب السياسات المذكورة مضافاً إليها سلبيات الوضع الجديد في سوريا، خصوصاً بعد المجازر التي ارتُكبت في الأيام الماضية. يتطلب ذلك فتح نقاش ومراجعة عميقين للبرامج والأدوار والعلاقات والممارسات... وخصوصاً منذ مرحلة «طوفان الأقصى»، وفي أثنائها، وحتى المرحلة الراهنة. لا شك أنه قد حصلت مبالغات، وتكشّفت سلبيات وثغرات واختراقات... أسهمت، إلى سوء تقدير في ما يتعلق برد العدو وداعميه وخططهم، في تعظيم الخسائر أو في عدم الحد منها: سواء في المواقف أو في التدابير والإجراءات...

في المهمات

يطرح ذلك وسواه، مهمة ملحّة على عاتق كل القوى المعارضة للاحتلال الإسرائيلي والوصاية الأميركية. هذه القوى مطالبة اليوم بإحداث تحوُّل نوعي في حضورها ونشاطها وعلاقاتها. التيار المدني منها خصوصاً، ينبغي أن يكون مبادراً في تبني برنامج تحرري، وإطلاق تيار جبهوي واسع وشامل وفقاً لصيغة وخطة وأولويات لمواجهة العدوانية الصهيونية والوصاية الأميركية، في لبنان وفي المنطقة.

إن «اللقاء الوطني الديمقراطي» يبدي كامل الاستعداد للمشاركة والانخراط في هذه المهمة الوطنية استلهاماً واستئنافاً لتاريخ القوى الوطنية اللبنانية ومساهماتها المميزة والريادية في حقلي النضال من أجل الديمقراطية والإصلاح الحقيقيين، من جهة، والمقاومة والتحرير، من جهة ثانية.

«اللقاء الوطني الديموقراطي»
بيروت في 2025/3/18

على الغلاف

«قطر غايت» تخضّ إسرائيل
نتنياهو أمام أصعب امتحاناته

كشفت «قطر غايت» عن شكوك عميقة حيال «نزاهة» القيادة السياسية الإسرائيلية (أ ف ب)

يحيى دبوق

أعادت «الأزمة القطرية»، التي تفجّرت على خلفية الأموال التي كانت تُرسلها الدوحة إلى قطاع غزة قبل عملية «طوفان الأقصى»، إشعال فتيل التوتّرات الداخلية الإسرائيلية. وكشفت الأزمة التي يُطلق عليها الإعلام العبري «قطر غايت»، عن واقع معقّد ومتشابك من العلاقات المشبوهة - التي تُعدّ جزمية وفق القانون الإسرائيلي -؛ إذ تحوم شبهات حول تلقّي مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ومستشاريه المقرّبين، أموالاً من قطر لتحقيق مكاسب سياسية، عبر استخدام نفوذهم لتحسين صورة الدوحة داخل إسرائيل وخارجها، وتسهيل مرور الأموال إلى حركة «حماس»، التي استخدمتها في التهيئة لعملية السابع من أكتوبر، وفق ما يجري تداوله.

وتثير الاتهامات المتقدّمة، تساؤلات جدّية حول تداعياتها على مستقبل نتنياهو وائتلافه الحكومي؛ إذ في حال ثبوت تورّطه أو تورّط مقرّبين به، فإن تداعيات ذلك ستكون كارثية عليه، وصولاً ربما إلى حدّ إصدار اتهام جرمي بحقّه، وهو ما يفسّر مباشرة رئيس الحكومة ومركبات ائتلافه، الإجراءات «العقابية»، ولا سيما لجهة إقالة كبار المسؤولين الإسرائيليين، ممّن قرّروا بدء التحقيقات، ومن بينهم رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، والمستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف-ميارا. وعلى خلفية هذه الخطوات، استعادت الاحتجاجات زخمها، مع اتهام المؤسسة السياسية برئيط الحرب ومصير الأسرى الإسرائيليين، بمصالحها الخاصة.

وجاءت قضية «قطر غايت» في توقيت حسّاس بالنسبة إلى نتنياهو، الذي يواجه أيضاً اتهامات فساد وتلقّي رشى في قضايا أخرى، وإنْ كان القضية الأحدث وقع مغاير كونها تتّصل بعناوين واسعة التأثير على الجمهور الإسرائيلي، على رأسها الفشل في التصدّي لـ«حماس» إبّان أحداث تشرين الأول، بعدما تمكّنت الحركة من تطوير قدراتها وعناصر مفاجآتها للأجهزة الأمنية والعسكرية والسياسية في تل أبيب، جرّئيا بفضل الأموال التي كانت تصل من قطر إلى القطاع، برضى المستوى السياسي الإسرائيلي ودفع منه. وتُمثّل تلك القضية واحدة من أدوات الحرب السياسية القائمة بين نتنياهو ومؤيّديه من جهة، وبين معارضيه على اختلافهم من جهة ثانية، سواء من داخل المؤسسة الإسرائيلية نفسها، أو من خارجها. لكنّ النهمة، هذه المرّة، ثقيلة جداً؛ ذلك أن ثبوت تورّط رئيس الحكومة أو مستشاريه في «الفضيحة»، من شأنه أن يؤدّي إلى انهيار حكومته، أو حتى إلى تقديم لائحة اتهام من «العيار الثقيل» ضدّه.

وعلى هذه الخلفية تحديداً، بدأت المعركة السياسية الأخيرة، مع لجوء خصوم نتنياهو إلى استخدام القضية القطرية للإضرار به، وتمهيد الطريق أمام مسار إسقاطه عبر القضاء و«كشف المستور» ومنعه من المضيّ قدماً في طمس الحقائق، وتظهير دوره في الفشل الأمني في مواجهة «حماس»، فيما يعمل هو ومؤيّدوه على «تبسيط» القضية وحصرها في إطار السجالات والمكائد السياسية من قبل خصومه، «الذين لا يرون إلّا هدفاً واحداً لهم، هو إسقاط نتنياهو لمصالح شخصية ضيّقة». ويقول زعيم «الليكود» إن التحقيقات بدأت بعدما طلب من «الشاباك» ورئيسه تقريراً يفنّد الإخفاق الأمني في السابع من أكتوبر، لكنّ الوقائع تشير إلى خلاف ما تقدّم؛ إذ إن التحقيقات بدأت بالفعل قبل أن يفتعل نتنياهو دفاعه عن نفسه، والذي وصل إلى حدّ اتهامه المستشارة القضائية للحكومة، بتسهيل عملية بدء التحقيق.

أمّا الجمهور الإسرائيلي الذي كان مشبعاً بالدوافع للنزول إلى الشارع على خلفية استئناف الحرب لأسباب يراها سياسية، وتهدف إلى تحقيق مصالح شخصية لنتنياهو وشركائه، فاندفع بقوة أكبر إلى الاحتجاج على «قطر غايت»، علماً أن استدامة الحراك وتعاظُم تأثيره، لا يزالان موضع شكّ.

> وجدت المعارضة في «قطر غايت» مبتغاها، وقد بدأت بالفعل في استخدام هذا الملف كأداة ضغط ووسيلة للهجوم السياسي

ويواجه نتنياهو مأزقاً كبيراً في دفاعه عن نفسه، إذ لا يستطيع اتهام «الشاباك»، الذي يقود التحقيق في «الفضيحة القطرية»، بأنه جزء من قرار السماح بدخول الأموال القطرية إلى غزة، وأنه هو الذي سهّل هذه العمليات. فمنذ عام 2018، حذّر الجهاز مراراً من استخدام تلك الأموال في تمويل أنشطة «حماس»، وعارض بشدّة سياسة إدخالها من دون رقابة مشدّدة. وعلى الجانب الآخر، كانت الاستخبارات العسكرية (أمان)، تبدي موقفاً مختلفاً، إذ دافعت في البداية عن سياسة السماح بدخول تلك الأموال، ورأت أن من شأنها أن تسهم في تحقيق التهدئة في غزة. لكن مع مرور الوقت، وبعد الكشف عن أن «حماس» كانت تستولي على جزء كبير منها، انضمّ الجيش إلى تحذيرات «الشاباك» في معارضة مواصلة سياسة الحكومة. ومع ذلك، لم يؤدّ الإجماع الأمني إلى تغيير موقف نتنياهو، الذي استمرّ في تبنّي السياسة نفسها، بناءً على «نصائح» مستشاريه، المتّهمين اليوم بتلقّي أموال قطرية.

على أن أزمة «قطر غايت» ليست مجرّد فضيحة سياسية عابرة، بل قضية مفصلية يحتمل أن تؤدّي إلى تداعيات أوسع وأشمل تتعلّق بهوية «الدولة» الإسرائيلية ونظامها السياسي وانقساماتها المجتمعية والقدرة على تغليب أجندات بعض شرائحها ومركباتها على بعضها الآخر. كذلك، كشفت القضية عن شكوك عميقة حيال نزاهة القيادة السياسية، ما قد يؤدّي إلى تآكل الثقة العامة بالمؤسسات السياسية لدى شرائح واسعة ومهمّة في التركيبة الاجتماعية والسياسية الإسرائيلية. وفي المقابل، قد تولّد هذه القضية ردود فعل متناقضة لدى شرائح أخرى، ترى نفسها مستهدفة من قِبَل أقرانها، وتعتقد بأن هذه الاتهامات تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية على حساب جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن الإسرائيلي؛ وهو بالضبط ما يسعى إليه نتنياهو، في ظلّ محاولته تصوير نفسه كبطل يواجه «مؤامرة من الدولة العميقة» تستهدف النيل من مكانته وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني لإسرائيل. أمّا المعارضة الإسرائيلية، التي كانت تبحث عن نقاط ضغط لتعزيز موقفها في مواجهة نتنياهو وحكومته، فوجدت في «قطر غايت» مبتغاها، وهي بدأت بالفعل في استخدام هذا الملف كأداة ضغط ووسيلة للهجوم السياسي، ساعيةً إلى تصوير رئيس الحكومة ومستشاريه على أنهم متورّطون في ممارسات مشبوهة تهدّد «الأمن القومي» الإسرائيلي.

لكن هل سيُتهم نتنياهو ومستشاروه؟ وهل تقدّم لائحة اتهام جنائية بحقّه، أم أن المعركة الداخلية الحالية ستؤدّي إلى نتيجة مشابهة لاتهامات الماضي المتعلقة بالفساد والرشى، أي التسويف والمماطلة وكسب الوقت إلى أمد غير معلوم؟ ربّما تكون الأمور مختلفة هذه المرّة، ذلك أن القضية القطرية «دسمة» للغاية، فيما تداعياتها أكثر خطورة وتهدّد استقرار النظام السياسي. ومع هذا، لا تزال الأوراق والمبادرات والألعاب السياسية والمكائد، فضلاً عن العلاقات العامة، تميل لمصلحة نتنياهو. وعلى أي حال، ثمّة مجموعة فرضيات يمكن ترجيحها، ومن بينها - وهو الأكثر ترجيحاً وفقاً للمعطيات الحالية -، أنه حتى لو أثبتت التحقيقات وجود تضارب مصالح أو استغلال نفوذ، فإنه لا يُستبعد أن تحاول الأحزاب السياسية في الحكومة التوصّل إلى تسوية ما لتجنّب الانهيار الكامل للنظام السياسي، الذي سيواجه بلا شكّ تداعيات ثقيلة نتيجة هذه المعركة. وقد تتضمّن تلك التسوية المحتملة إقالة بعض المستشارين المتورّطين، وتقديمهم ككبش فداء لمسؤوليهم.

على أن أهمّ ما يميّز تداعيات «قطر غايت»، خاصة إذا تفاقمت وفرضت نفسها على رأس جدول الأعمال الإسرائيلي، هو تأثيرها المباشر وغير المباشر على قرار الحرب في غزة. ذلك أنها قد تكون حاسمة في تحديد مسار الأحداث المقبلة، سواء بالدفع نحو تصعيد الخيارات العسكرية أو فتح الطريق إلى التهدئة.

على الغلاف

العدوّ يستنسخ مشاهد الإبادة: مجزرة رفح «بروفة» للآتي

غزة - **يوسف فارس**

تغري الطريقة التي ارتُكبت بها جريمة الإبادة الجماعية في حي تل السلطان في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، جيش الاحتلال بإعادة إنتاجها في مناطق القطاع كافة. وفي ذلك الحي، حيث خُوصر أكثر من 50 ألفاً من المواطنين، أطلقت القذائف على العشرات من النازحين بشكل عشوائي. كما جُمع الشهَدان في حفرة، ونُفّذت بحقهم جريمة الإعدام الميداني الجماعي، ما أسفر عن استشهاد عدد منهم، فيما أُخضع البقية للتفتيش والفحص عبر الحلّابات، وسط عمليات اعتقال جماعية وتنكيل بحقّ الآمنين. أما من نجا من النساء والأطفال وكبار السن، فأُجبروا على الخروج سيراً على الأقدام مسافات طويلة، من دون أن يُسمح لهم بنقل أغراضهم. ووسط الحصار هذا، انقطعت أخبار طواقم طبية وأخرى تابعة للدفاع المدني. وعلى إثر ذلك، توسّعت العمليات العسكرية في رفح، في حين استهدفت الطائرات المُسيّرة الأهالي النازحين في منطقة الإقليمي والشاكوش في مواصي خانيونس، وهي المناطق المصنّفة بأنها «مناطق إنسانية آمنة».

ويبدو أن مشهدية كهذه يسيل لأجلها لعاب العدو، الذي شنّ، أمس، حملة اغتيالات طاولت عدداً من الصحافيين، وقتلت طائراته المُسيّرة، الصحافي محمد منصور وهو مراسل قناة «فلسطين اليوم»، بصاروخ استهدفه وزوجته في شقّة سكنية نزحا إليها في مدينة خانيونس. وبفارق ساعة واحدة، استهدفت الطائرات المُسيّرة الصحافي حسام شبات، مراسل قناة «الجزيرة مباشر»، أثناء إجرائه مقابلات صحافية مع النازحين من مدينة بيت حانون. وبذلك، يرتفع عدد الشهداء الصحافيين الذين قضوا في حالات اغتيال مباشرة منذ بداية الحرب، إلى 208.

وبالتوازي مع ذلك، وسّع جيش الاحتلال من عدوانه في مناطق القطاع كافة، حيث قصف ليل الأحد - الإثنين نحو 100 سيارة مدنية بدعوى استخدامها لأغراض عسكرية. كما أغار طائراته الحربية على العشرات من الأهداف المدنية، واغتالت مدير التربية والتعليم في محافظة خانيونس جنوبي القطاع، وقصفت مقراً لـ«المطبخ المركزي العالمي» في منطقة التوام شمالاً، ما تسبّب في استشهاد 4 مواطنين وإصابة آخرين. أيضاً، قصفت الطائرات الحربية عدة منازل تؤوي نازحين في منطقة قيزان النجار جنوبي غزة، ما تسبّب في ارتقاء 5 شهداء، فيما طاولت غارات أخرى العشرات من الخيام والأراضي الزراعية.

وذكرت «منظمة الصليب الأحمر» أن مكتبها في مدينة رفح تعرّض لأضرار جسيمة بسبب استهدافه بقذيفة، ما يعطّل قدرة المنظمة على ممارسة مهامها. وفي الوقت ذاته، أعلن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، أن القصف الذي طاول مجمّعاً تابعاً للمنظمة في غزة الأسبوع الماضي، وأسفر عن مقتل موظف بلغاري، مصدره «دبابة إسرائيلية». وأوضح أن «الأمم المتحدة قدّرت تقليص عدد موظفيها الدوليين في القطاع الفلسطيني مؤقتاً»، فيما زعم جيش الاحتلال أنه أطلق القذيفة عن «طريق الخطأ».

في مقابل ذلك، أطلقت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة رشقة صاروخية في اتجاه مستوطنات «غلاف غزة». وأعلنت «سرايا القدس» مسؤوليتها عن استهداف مستوطنة «اسدبروت» ومدينة عسقلان، في عملية هي الثانية خلال يومين. وكانت «كتائب القسام» قصفت عسقلان بـ3 صواريخ، كما نشر

> اغتيال صحافيَّين بالمُسيّرات وقذيفة إسرائيلية على مقرّ للصليب الأحمر

«الإعلام العسكري» التابع للكتائب مقطعاً مصوّراً حمل اسم «أخبرهم يا أوهاد» عرض فيه رسالة لأسيرين إسرائيليين طالبا فيها رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بالعمل لإطلاق سراح الأسرى.

على الصعيد السياسي، رفضت حكومة الاحتلال مقترحاً مصرياً جديداً يقضي بالإفراج عن خمسة أسرى من بينهم الأميركي، عيدان الكسندر، مع تقديم معلومات عن حالة الأسرى الإسرائيليين، في مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين وفقاً للمفاتيح المتّفق عليها، ووقف إطلاق النار لمدة 50 يوماً وإدخال المساعدات، فضلاً عن تقديم جدول زمني واضح لإطلاق سراح ما تبقّى من الأسرى الإسرائيليين، وذلك ضمن مسار يفضي إلى وقف الحرب.

الصحافي في قناة "الجزيرة مباشر"، حسام شبات، شهيداً بعد إطلاق مسيّرة للعدو، صاروخاً عليه في شمال القطاع (أ ف ب)

مقترح مصري لاستعادة الهدوء: غزّة أمام ساعات حاسمة

لم تبدِ إسرائيل أي ردّ فعل إيجابي على المقترح المصري بشكل رسمي (أ ف ب)

تواصل جهود الوسطاء المصريين والقطريين، لإحداث خرق في الانسداد الذي واجهته المفاوضات الإسرائيلية غير المباشرة مع المقاومة الفلسطينية. وعلى وقع استئناف العدو الإسرائيلي حربه الشعواء على قطاع غزة، تابعت القاهرة - بشكل خاص - اتصالاتها مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية للوصول إلى اتفاق تهدئة جديد في القطاع. وخلال اليومين الماضيين، وضعت مصر مقترحاً معدّلاً لوقف إطلاق النار على الطاولة، ينص، بحسب مصدر دبلوماسي مصري، على تهدئة لمدة أسبوع لاستكمال مسار التفاوض. ويشير المصدر إلى أن هذا النص اقترب من الحصول على موافقة أميركية، فيما ينتظر موافقة حركة «حماس» والعدو الإسرائيلي. ويضيف: «إننا أمام 48 ساعة حاسمة؛ ففي حال تحقّق التوافق بين جميع الأطراف، يمكن أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ خلال اليومين المقبلين».

ويوضح أن المقترح ينصّ على ضرورة تسهيل دخول المساعدات الإنسانية من دون قيود أو عراقيل، على أن تشمل «الكرفانات» والمستلزمات الإغاثية، لتغطية الاحتياجات الأساسية لسكان القطاع. كما يشدّد على أهمية انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي أعاد احتلالها خلال الأيام الأخيرة، كجزء من التفاهمات المطلوبة لإنجاح جهود التهدئة. وهو يدعو أيضاً إلى إطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين، مقابل التزام إسرائيلي بجدول للانسحاب الكامل من غزة، وبضمانات أميركية حاسمة. وينص كذلك على أن يتم الإفراج عن 5 أسرى كل أسبوع، شريطة البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق بحلول الأسبوع الثاني من استئناف التهدئة.

وبينما تتواصل الاتصالات حول المقترح المصري المذكور، لم تبدِ إسرائيل أي ردّ فعل إيجابي عليه، بالرغم من أن المسؤولين المصريين والقطريين تحدّثوا عن «أجواء إيجابية» خلال محادثاتهم مع أعضاء الوفد التفاوضي الإسرائيلي، سواء عندما زار الوفد في القاهرة قبل يومين، أو في الاتصالات الجارية. وفي السياق نفسه، جاء اتصال وزير الخارجية المصري مع نظيره الأميركي والمبعوث الأميركي للشرق الأوسط، ضمن التحركات الدبلوماسية المستمرّة، لكنه عكس أيضاً استياء القاهرة من التصريحات الأميركية حول الضغوط الاقتصادية التي تواجهها مصر. وبحسب مسؤول مصري تحدّث إلى «الأخبار»، فإن «القاهرة لديها العديد من التحفّظات على تصريحات أميركية تكررت في الفترة الأخيرة».

في المقابل، تبدي واشنطن مزيداً من التشدّد في موقفها الداعم للعدوان الإسرائيلي على غزة. وفي هذا السياق، جدّدت وزارة الخارجية الأميركية، أمس، عرض شروط واشنطن لوقف الة القتل الإسرائيلية في غزة، وهي «إطلاق سراح الرهائن، ونزع سلاح حماس»، وبالتالي فإن «المعاناة في قطاع غزة ستنتهي»، مشيرة الى أن «كل ما يحدث في غزة هو نتيجة أفعال حماس اللامسؤولة». وأضافت الخارجية الأميركية «(أننا) نتعامل مع منظمة إرهابية لا يمكن استمرار بقائها هناك». ولم تكتف واشنطن بذلك، بل وجّهت أيضاً انتقادات حادّة إلى «الخطة العربية لإعادة إعمار قطاع غزة»، معتبرة أنها «لا ترقى إلى

> تبدي واشنطن مزيداً من التشدّد في موقفها الداعم للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

معايير إدارة الرئيس ترامب». وهو ما يتساوق مع موقف وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، الذي قال إن «الحرب ستتوقّف غداً إن تخلّت حماس عن أسلحتها وأفرجت عن الرهائن»، وإن «إسرائيل ليست ملزمة بإدخال المساعدات إلى غزة إذا كانت حماس ستستفيد منها».

بدوره، قال رئيس أركان جيش العدو، إيال زامير، إنه «لا خيار أمام إسرائيل سوى تصعيد الضغط العسكري على حماس لإطلاق سراح المحتجزين في قطاع غزة». وأضاف: «عملياتنا تلحق الضرر بحماس لكنها لا تدفعها إلى إطلاق سراح المختطفين».

وتنسجم المواقف التصعيدية الإسرائيلية - الأميركية، مع ما نقلته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، عن مصادر قالت إن إسرائيل تعتزم شنّ عملية عسكرية هجومية برية واسعة النطاق في غزة. وأوضحت الصحيفة أن «نتنياهو وأعضاء فريقه الجديد للأمن القومي يعتقدون بأن احتلال أجزاء من الأراضي والسيطرة عليها سيسمحان لهم أخيراً بهزيمة حركة حماس». وقالت المصادر - بحسب الصحيفة - إن «نتنياهو وأعضاء فريقه يعتقدون بأنه يجب هزيمة حماس بالقوة العسكرية قبل التقدم في أي حل سياسي بشأن مصير غزة». وأشارت إلى أن «الهزيمة العسكرية لحزب الله في لبنان العام الماضي، واستعداد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لدعم تجديد الهجوم ضد حماس، يمنحان مزيداً من الحرية في القتال».

(الأخبار)

لا ثقة إسرائيلية بـ«حلول» ترامب: اليمن لا يزال مستعصياً

لقمان عبدالله

تعهّدت إدارة البيت الأبيض، عند الإعلان عن الضربات الجوية ضد اليمن، تجنّب ذكر إسرائيل وارتباط هذه الضربات بها، في حين التزم الإعلام الأميركي، كذلك، بتلك السردية، وركّز على أن الاعتداء على اليمن يأتي في سياق حملة تستهدف حماية الملاحة البحرية والأمن القومي الأميركي، ورفع الضرر عن الاقتصاد، بعدما باتت نسبة كبيرة من واردات الولايات المتحدة عبر الشحن البحري، تضطر إلى الإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، بدلاً من البحر الأحمر، نتيجة العمليات اليمنية. ويبدو أن إدارة دونالد ترامب تنبّهت إلى الإشكالية التي وقعت فيها الإدارة السابقة حين فشلت في ضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر، ولا سيما العربية منها، إلى تحالف «حارس الازدهار»، باعتبار أن هذا الأخير إنما شُكّل للدفاع عن إسرائيل ورفع الحظر البحري عنها، في حين أن قطاع غزة يتعرّض للإبادة من قبل إسرائيل، الأمر الذي شكّل مصدر إحراج للدول المذكورة، ومنعها من المشاركة المباشرة في التحالف.

وعليه، أكثر المسؤولون الأميركيون، في الأيام الماضية، من الحديث عن الأضرار الاقتصادية الأميركية الناتجة من تجنب سفن الشحن الأميركي المرور في قناة السويس، وأفرجوا عن تقارير داخلية عن حجم الأضرار الواقعة خلال العام الماضي، وهي تقارير لم تكن قد نُشرت في وقتها. كما قال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، مايك والتز، في مقابلة تلفزيونية قبل يومين، إن «ثلاثة أرباع شحناتنا البحرية التي يفترض أن تمر عبر البحر الأحمر، تضطر حالياً إلى تجنبه، لتمر عبر الساحل الجنوبي لأفريقيا بسبب الضربات التي ينفّذها الحوثيون في المنطقة». ويبدو الهدف من وراء تلك الإفادات واضحاً جداً، ويتمثل بالتركيز على أن الدوافع للضربات الجوية هي اميركية صرفة، كون واشنطن تعتبر نفسها معنية بأمن الممرات المائية في العالم.

من جهتها، نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية، فور سقوط الصاروخ اليمني الأول في الجولة الثانية، عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن الجانب الأميركي طلب من المستوى السياسي في تل أبيب عدم الرد على الصواريخ اليمنية وترك الأمر للبحرية الأميركية، ثم تكرّر هذا الطلب في الاتصال الهاتفي الأخير بين وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، ورئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو. إلا أن الجانب الإسرائيلي يعتبر الاعتماد على الولايات المتحدة خصوصاً، والغرب عموماً، في إزالة التهديد اليمني، أقل صحة للأمن الإسرائيلي الذي عليه في هذه الحالة أن يكون مرهوناً بالكامل للدعم الخارجي. ولكنّ التبرير في الأوساط الإسرائيلية هو أن هذا الخيار يظل أفضل وأكثر فعالية في الوقت الراهن مع عدو بعيد كاليمن، تُساوق الدعاية الإسرائيلية نظيرتها الأميركية، في أنه لا يشكّل تهديداً مقلقاً لإسرائيل فحسب، بل يتحدى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

ومع ذلك، بدأت تخرج أصوات في إسرائيل تشكّك في الخطة الأميركية الحالية ومدى نجاحها في تحقيق الهدف المنشود، في حين باتت كثيرون في واشنطن وتل أبيب والمنطقة العربية على قناعة بأن الضربات الجوية قاصرة عن إنجاز المطلوب، وهو ما أكّده مثلاً القائد السابق لمديرية الدفاع الجوي الإسرائيلي، العميد احتياط زفيكا هايموفيتش. وبدورها، قالت صحيفة «يسرائيل هيوم» إنه «ينظر إلى تهديد ترامب على أنه بندقية بلا رصاص»، وإن اعتبرت أن «الضغط الذي يحاول ممارسته على الحوثيين من خلال إيران صحيح، بمعنى حل مشكلتين برصاصة واحدة». لكنّ الصحيفة حذّرت من أن عدم وجود نية لتطبيق «الإنذار النهائي» الذي وجّهه ترامب إلى اليمنيين، قد يردّد بشكل مدمّر، ويُفقد أميركا قوة الردع، ويُخرج الوضع عن سيطرتها.

وفي السياق العام، فإن إدارة الحرب المشتركة، الأميركية - الإسرائيلية، قرّرت المضي قدماً في مخطّط استهداف اليمن، على رغم الخسائر المعنوية والمادية الكبيرة التي يتعرض لها الطرفان، والتي تُلزم إسرائيل بتحمل التبعات مهما كانت مؤلمة، خصوصاً أن الظروف السياسية والاستراتيجية تُعدّ مساعدة لها. ويمكن اختصار بعض تلك الخسائر على النحو الآتي:

- تعرّض تل أبيب والمجمّعات الاقتصادية والسكانية الكبيرة والمنشآت الحيوية يومياً للصواريخ اليمنية، وأحياناً مرتين في اليوم، واضطرار نصف السكان إلى النزول إلى الملاجئ، ما يشكّل إزعاجاً دائماً. وليس أمام إسرائيل في هذه الحالة سوى الاعتماد على قدرات الدرع الصاروخي والإنذار المبكر للمدنيين، في حين يزعم المستوى السياسي الإسرائيلي أن هذه القدرات صمدت في الاختبارات مع الإطلاقات المتكررة من قبل اليمن. وفي ضوء الأحداث الأخيرة، قرّر جيش الاحتلال توسيع منطقة الأمان، حتى لو كلّف ذلك تفعيل الإنذارات في عدد أكبر من المواقع، آخذاً في الاعتبار أنه يمكن إطلاق صاروخ بالستي أو طائرة مُسيّرة من مناطق مختلفة وإلى أهداف متعددة، وأن يختلف مسار الطيران وطريقة الاقتراب من المجال الجوي في كل مرة.

- الإرباك الدائم الذي تسبّبه الصواريخ اليمنية للرحلات الجوية في مطار بن غوريون في تل أبيب، وهذا ما أكّده موقع «أيس» العبري المتخصّص في الشؤون الاقتصادية، حين اعتبر أن تعليق الرحلات الجوية في «مطار بن غوريون» يثير قلقاً متزايداً في إسرائيل، خاصة بعد استئناف العديد من شركات الطيران الأجنبية رحلاتها عقب توقف طويل بسبب الحرب. وأفاد الموقع بأن بعض الشركات، التي عقدت اجتماعاً طارئاً أخيراً، قد تتخذ قراراً بوقف رحلاتها إلى المطار المذكور حتى يهدأ الوضع الأمني. وأشار إلى أن «المخاوف تتزايد مع اقتراب عطلة عيد الفصح اليهودي، والتي تبدأ بعد نحو أسبوعين، حيث كان العديد من الإسرائيليين قد خطّطوا لقضاء عطلتهم في الخارج، إلا أن التصعيد الحالي، إلى جانب استئناف القتال في غزة، يلقيان بظلالهما على هذه الخطط، ولا سيما بعد إطلاق صواريخ من اليمن وقطاع غزة في اتجاه تل أبيب».

- توقّف العمل في ميناء إيلات كلياً لعجز السفن الإسرائيلية أو المرتبطة بإسرائيل عن الوصول إليه بسبب الحصار اليمني، مع ما يعني ذلك من ارتفاع أسعار الكثير من السلع بسبب التكلفة المرتفعة لاستدارة سفن الشحن عبر الرجاء الصالح.

يمنيون يتفقدون آثار منزل لم يبقَ منه شيء، في صنعاء، بعد تعرّضه لغارة أميركية (أ ف ب)

صواريخ صنعاء تقضّ مضاجع الإسرائيليين

واصلت صنعاء، ضرباتها الصاروخية اليومية في العمق الإسرائيلي؛ وأطلقت، مساء أمس، صاروخاً باليستياً على منطقة تل أبيب، ما دفع بملايين الإسرائيليين إلى الهرع نحو الملاجئ. وادّعى جيش الاحتلال، في بيان، بأنه اعترض الصاروخ «قبل دخوله المجال الجوي الإسرائيلي»، لكنّ مراسلين في القدس المحتلة سمعوا عدة انفجارات خفيفة بعيدة، فيما أفاد عدد كبير من السكان في أنحاء عديدة من فلسطين المحتلة بسماعهم دوي انفجارات. وذكر موقع «واينت» الإسرائيلي، من جهته، أن شظايا الصاروخ، وهو الخامس في 5 أيام، سقطت على الطريق السريع الرقم 4 في حولون، ومركز إطفاء في منطقة بيت شيمش، فيما تمّ تعليق الهبوط والإقلاع في «مطار بن غوريون»، واستمرت عدّة طائرات في التحليق في الجو بانتظار السماح لها بالهبوط. كذلك، دوّت صفارات الإنذار في مناطق كثيرة في وسط الكيان، بما فيها تل أبيب والقدس المحتلة وبعض أجزاء الضفة الغربية. وكعادتها بعد إطلاق كل صاروخ على إسرائيل، شنت الطائرات الأميركية، ليل أمس، 8 غارات استهدفت محيط مدينة صعدة، ما أدى إلى سقوط جرحى، بحسب مصادر محلية. كما استهدفت غارة منطقة الصبر في مديرية كتاف في محافظة صعدة.

(الأخبار)

عراقي يحيي ليلة القدر في مقام الإمام الحسين في كربلاء (أ ف ب)

تقرير

بغداد تطلب تمديد الإعفاء الأميركي
لا بديل من الغاز الإيراني

بغداد - **فقار فاضل**

منذ أن قرّرت الولايات المتحدة إلغاء الإعفاء الذي كانت تمنحه للعراق لاستيراد الغاز والكهرباء من إيران، بدأت الحكومة العراقية رحلة بحث عن بدائل ومعالجات لتأمين احتياجاتها من الطاقة قبل قدوم فصل الصيف، في وقت كشف فيه مصدر حكومي أن بغداد طلبت من واشنطن تمديد الاستثناء، إلى حين ترتيب أوراقها في ملف الغاز. وبحسب المصدر الذي تحدث إلى «الأخبار»، فإن «العراق بدأ مفاوضات مكثّفة مع الإدارة الأميركية لطلب تمديد الاستثناء لفترة إضافية، ولا سيما أن البنية التحتية العراقية لم تهيّأ بعد لإنتاج كميات كافية من الغاز محلياً». وأكد المصدر أن «إيقاف استيراد الغاز الإيراني بشكل مفاجئ قد يؤدي إلى أزمة طاقة حادة، خصوصاً في فصل الصيف، حيث يبلغ استهلاك الكهرباء ذروته». كما أوضح أن «الخطط الاستراتيجية التي وضعها العراق تشمل تنويع مصادر استيراد الغاز، مثل التوجّه نحو قطر ودول أخرى، بالإضافة إلى تسريع مشاريع تطوير الغاز المصاحب في الحقول النفطية العراقية، إلا أن كل هذه البدائل تتطلب سنوات من العمل».

ويعتمد العراق بشكل رئيسي على الغاز الإيراني لتشغيل محطات توليد الكهرباء، وهو يستورد نحو 40% من احتياجاته من الغاز والكهرباء من إيران. ويرى مراقبون أن أي تراجع في تلك الإمدادات، قد يزيد من حالة الاحتقان الشعبي، ويؤثر على استقرار الحكومة الحالية. وفي هذا الإطار، أكدت عضو لجنة الطاقة النيابية، سهيلة السلطاني، أن «العراق يقود حالياً مفاوضات جديدة مع واشنطن بخصوص الإعفاءات من استيراد الغاز الإيراني»، مضيفة، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الحكومة تعمل على عدة حلول لمعالجة أزمة الغاز، أبرزها إنشاء منصة غاز في الخليج العربي لاستيراد الغاز القطري والعالمي، من المتوقع أن يبدأ العمل بها خلال الشهرين أو الثلاثة المقبلة». وتابعت أن «هناك مفاوضات أخرى متقدمة مع تركمانستان لاستيراد الغاز عبر الأراضي الإيرانية»، مشيرة إلى أن «رئيس الوزراء وجّه وزارة الكهرباء بإيجاد حلول داخلية مثل إنشاء محطة توليد كهرباء تعمل على تدوير النفايات في النهروان، ستوفر 100 ميغاواط».

بدوره، حذر الخبير الاقتصادي، محمد حلاوي، من تأثير وقف استيراد الغاز الإيراني على القطاعات الصناعية والتجارية، مشيراً إلى أن العراق يحتاج إلى دعم دولي لتنفيذ مشاريع الطاقة البديلة بسرعة. وتوقع أن «يستمر العراق في البحث عن حلول مؤقتة وليست دائمة للملف الطاقة، ولا سيما أن إيران دولة مستفيدة من العراق في تصدير الغاز في ظل العقوبات الاقتصادية التي تجتاحها، ناهيك عن أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، سيكرّس جل وقته في محاربة طهران من خلال منع كل الإمدادات والتعاملات معها في سبيل تضييق الخناق عليها». واقترح أن تزيد الحكومة العراقية الاعتماد على الطاقة النظيفة، ومنها الشمسية، إلى حين النهوض باستثمار الغاز المحلي الذي يحترق يومياً من دون فائدة حقيقية أو استثمار.

وفي السياق نفسه، نشر أستاذ الاقتصاد، نبيل المرسومي، تدوينة على منصة «إكس»، أكد فيها أن «العراق ينتج حالياً 3,1 مليارات قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي يومياً، لكنه يستثمر 1,8 مليار قدم مكعبة منها فقط، في حين تحترق 1,3 مليار قدم مكعبة يومياً. وبسبب هذا العجز، يضطر العراق إلى استيراد الغاز لتشغيل محطات توليد الطاقة الغازية، التي تنتج 8 آلاف ميغاواط من الكهرباء. وفي حال نجاح العراق في تصفير الغاز المحروق، فإنه سيتمكن من إضافة 5,2 ألف ميغاواط إلى المنظومة الكهربائية». ولفت المرسومي إلى أن «العراق لا يزال بحاجة إلى 700 مليون قدم مكعبة قياسية إضافية من الغاز لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا قد يتحقق عبر زيادة إنتاج النفط بمقدار مليون برميل يومياً واستغلال الغاز المصاحب له، وتطوير واستثمار حقول الغاز الحر في عكاز والمنصورية وخشم الأحمر». ورأى أن «العراق مقبل على ثلاث أزمات، هي أزمة سيولة وأزمة توفير وظائف، وكذلك أزمة في الطاقة وعجز في توفير ساعات تشغيل الكهرباء خلال فصل الصيف المقبل».

> بغداد تخشى من أزمة طاقة تثير احتقاناً شعبياً خلال فصل الصيف

تقرير

تفكيك «النووي» أولوية أميركية
طهران ترد: لن نفاوض

طهران - **محمد خواجوئي**

تعكس تصريحات عراقجي المعارضة للمفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة في ظل الظروف الحالية، وجهة نظر المرشد الأعلى الإيراني (أ ف ب)

لا تزال إيران ماضية في رفضها التفاوض مع الأميركيين تحت الضغط، فيما تبدي في الوقت نفسه استعدادها للسيناريوات كافة. ويحدث ذلك، في وقت يتحدّث فيه المسؤولون الأميركيون عن ضرورة «تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالكامل»، في ظل استمرار الولايات المتحدة في التحشيد عسكرياً في المنطقة، عبر إرسال مزيد من السفن الحربية والطائرات المقاتلة والقاذفات إليها. ومما قاله وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في هذا الإطار، إن «أحداً لا يجرؤ حتى أن يفكّر في الاعتداء على إيران»، وإنه «لن تكون هناك حرب والبلاد على أهبة الاستعداد لها». وأضاف أنه «لو لم يكن هناك استعداد، لكانت الحرب قد فُرضت علينا»، مبيّناً أن «هذا التأهّب يشمل استعداد قواتنا المسلحة وكوادر الإغاثة في البلاد». وتابع: «الاستعداد يتيح لنا القوّة والردع بحيث لا يجرؤ أحد على التفكير في الاعتداء على أراضينا». وعن احتمالات التفاوض مع الولايات المتحدة، جدّد الوزير أن «الجمهورية الإسلامية لن تدخل في مفاوضات مباشرة تحت الضغوط القصوى أو التهديد»، مؤكداً أن «هذه سياستنا القطعية والواضحة، وطالما لم يحدث أيّ تغيير أساسي في موقف أميركا من إيران والشعب الإيراني، فلن يكون هناك أيّ حوار مباشر».

وتعكس تصريحات عراقجي المعارضة للمفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة في ظلّ الظروف الحالية، وجهة نظر المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، الذي وصف في اليوم الذي تسلّم فيه وزير الخارجية رسالة ترامب عبر الوسيط الإماراتي، دعوة الولايات المتحدة إلى التفاوض بأنها «خداع للرأي العام العالمي». وفي المواقف الأميركية، كرّر مستشار الأمن القومي، مايك والتز، أن بلاده تسعى إلى «تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالكامل»، وأنها لن تسمح لطهران بامتلاك أسلحة نووية. ونقلت شبكة «سي بي إس نيوز» عنه، قوله إنه «في حال امتلاك طهران أسلحة نووية، سيشتعل الشرق الأوسط بأكمله في سباق تسلّح».

> **عراقجي: «الاستعداد يتيح لنا القوّة والردع بحيث لا يجرؤ أحد على التفكير في الاعتداء على أراضينا»**

لذا «نريد تفكيكاً كاملاً، وعلى إيران التخلّي عن برنامجها النووي بطريقة شفافة يمكن للعالم كلّه التحقّق منها» وإن «جميع الخيارات مطروحة على الطاولة، وحان الوقت لإيران للتخلّي تماماً عن طموحاتها النووية». وعن توفّر فرصة للدبلوماسية، أشار والتز إلى أنه «لدى ترامب جميع الخيارات. لكن نريد أن نكون واضحين، هذا ليس نوعاً من المعاملة بالمثل كما كان عليه الحال في عهد إدارة أوباما أو بايدن. هذا البرنامج بالكامل، تخلّوا عنه، وإلّا ستكون هناك عواقب».

وجاءت تصريحات والتز عالية السقف، بعدما قال المبعوث الأميركي الخاص، ستيف ويتكوف، بنبرة أكثر نعومة، إن رسالة ترامب إلى المرشد الإيراني في شأن اتفاق نووي جديد محتمل، هي «محاولة لتجنّب العمل العسكري». وأضاف لشبكة «فوكس نيوز»: «لسنا بحاجة إلى حلّ كل شيء عسكرياً. رسالتنا إلى إيران هي: دعونا نجلس معاً ونرَ ما إذا كان بإمكاننا، من خلال الحوار والدبلوماسية، الوصول إلى الحلّ الصحيح. إذا استطعنا، فنحن مستعدّون لذلك. وإذا لم نستطع، فإن البديل ليس خياراً جيداً».

وعلى رغم تأكيد المسؤولين الإيرانيين سلمية البرنامج النووي، إلا أن تخصيب اليورانيوم بمستواه الحالي خصوصاً، يشكّل الجزء الأكثر إثارة للجدل في هذا البرنامج. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه بموجب اتفاق عام 2015، سُمح لإيران بتخصيب اليورانيوم عند مستوى 3,67%، لكن بعد انسحاب ترامب من الاتفاق عام 2018 وإعادة فرض العقوبات على طهران، ردّت هذه الأخيرة بالتخلّي عن التزاماتها بموجب الصفقة، فرفعت مستوى التخصيب إلى 60%. ووفق التقرير الأخير لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فإن إيران زادت بطريقة «مقلقة للغاية» مخزوناتها من اليورانيوم المخصّب بنسبة 60%، القريبة من عتبة 90% اللازمة لصنع سلاح نووي. وتمتلك الجمهورية الإسلامية حالياً 250 كيلوغراماً من اليورانيوم المخصّب بنسبة 60%، وهي كمية تكفي، من حيث المبدأ، لصنع ست قنابل نووية إذا جرى تخصيبها بدرجة أعلى، بحسب معيار الوكالة.

ويبدو أن كلام المسؤولين الأميركيين عن «تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالكامل»، يعني وقف عملية تخصيب اليورانيوم ونقل احتياطاته من داخل إيران إلى دولة أخرى. لكنّ جميع الأدلة تشير إلى أن الجمهورية الإسلامية ليست في وارد قبول مثل هذه المطالب القصوى، علماً أن الولايات المتحدة كانت قد طالبت في عهد إدارة أوباما بوقف كامل للتخصيب، لكن ما تحقّق في الاتفاق النووي، كان شيئاً آخر.

سوريا

مجازر الساحل على طاولة «مجلس الأمن»
تركيا مستمرّة في هندسة نفوذها

في إطار محاولة توثيق الجرائم التي ارتكبتها الفصائل بحق آلاف السوريين في الساحل السوري، أعلن الناشط الحقوقي والسياسي السوري المعروف، هيثم المنّاع، إرسال رسالة إلى «مجلس الأمن»، تتضمّن توثيقاً لـ811 تسجيلاً مصوّراً تشرح حقيقة ما عاشه سكان اللاذقية وطرطوس منذ السادس من آذار الحالي، عندما اقتحم آلاف المسلحين المحافظتين، وقاموا بارتكاب المجازر على أساس طائفي. ويأتي ذلك في وقت أعلنت فيه تركيا تعيين ملحقَين إضافيين (تجاري ودبلوماسي) في سوريا، لينضما إلى الملحق العسكري الذي جرى تعيينه أخيراً في سفارتها في دمشق.

وإلى جانب التسجيلات الموثّقة، عبر حسابه على موقع «فيسبوك»، أن المنطقة «تقف على شفا كارثة إنسانية غير مسبوقة بسبب الفقر الذي تجاوز 97% من عدد السكان، والاعتقالات غير القانونية والاختفاء القسري (أكثر من 10,000 حالة موثّقة)، وتسريح موظفي الدولة من مختلف القطاعات (العسكرية والمدنية)، بالإضافة إلى تسريح 2014 شخصاً من قطاعي الصحة والتعليم، والنداءات التي خرجت من العديد من المساجد للجهاد، وتداعي العديد من الفصائل المسلحة التابعة وغير التابعة للإدارة العسكرية الجديدة واستجابتها العشوائية للنداء وتوجّهها إلى العديد من القرى والأحياء السكنية، ذات الأغلبية العلوية، تبعها عشرات المجازر. وأوضح التقرير أنه تمّ «في الأيام الثلاثة الأولى ارتكاب 25 مجزرة جرى توثيقها، كما جرى توثيق 811 فيديو والتحقّق من أسماء 2246 ضحية، معظمهم من الشباب، مع نسبة من كبار السن والأطفال والنساء على أساس انتمائهم إلى الطائفة العلوية، إلى جانب توثيق 42 ضحية من الممكن أن تُرى نتائجها على المدين المتوسط والبعيد نسبياً، في حال استقرّت الأوضاع في سوريا، ومن شأنها أيضاً أن تدفع إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات السياسية للضغط على الإدارة السورية بهدف منع استمرار الجرائم على أساس طائفي، والتي لا يزال يعاني منها الساحل السوري الذي يعجّ بعشرات الفصائل المتشدّدة التي تتمركز فيه، في وقت تعيش فيه أرياف المحافظتين حالة فوضى وخوف وترقب مستمرّة على وقع استمرار عمليات القتل والخطف (...)، والتعدّي على الأملاك الخاصة، وتزايد انتشار خطاب الكراهية والتحريض الطائفي، وتصاعد في حالة الخوف والرعب في عموم منطقة الساحل السوري المنكوب».

وعلى الرغم من انخفاض سقف التوقّعات حول آثار الرسالة، بحسب ما ترى مصادر سياسية تحدّثت إلى «الأخبار»، إلا أن هذه المصادر اعتبرت أن «مجلس الأمن قال كلمته عبر البيان الذي صاغته روسيا والولايات المتحدة، ووافق عليه الأعضاء، قبل نحو 10 أيام، والذي دان المجازر وحمّل الإدارة السورية الانتقالية مسؤوليتها». وترى المصادر أن مثل هذه الجهود آثاراً تراكمية من الممكن أن تُرى نتائجها على المدين المتوسط والبعيد نسبياً، في حال استقرّت الأوضاع في سوريا، ومن شأنها أيضاً أن تدفع إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات السياسية للضغط على الإدارة السورية بهدف منع استمرار الجرائم على أساس طائفي، والتي لا يزال يعاني منها الساحل السوري الذي يعجّ بعشرات الفصائل المتشدّدة التي تتمركز فيه، في وقت تعيش فيه أرياف المحافظتين حالة فوضى وخوف وترقب مستمرّة على وقع استمرار عمليات القتل والخطف «الفردية».

> **يجري الحديث عن عملية ترسيم بحرية تمنح تركيا مساحة حرية أكبر في البحر المتوسط**

وفي انتظار ظهور نتائج عمل لجنتَي «تقصّي الحقائق والسلم الأهلي» اللتين قام الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، بتشكيلهما، في محاولة لامتصاص ردود الأفعال العالمية الغاضبة على المجازر، طفت خلال اليومين الماضيين على الساحة السورية ملامح خطاب مناطقي، بدأت تتوسّع بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي، طاولت الإدارة السورية التي تعتمد بشكل شبه كامل على القدرات البشرية الموجودة في إدلب، وتقوم بإغفال القدرات الموجودة في مناطق سوريّة أخرى. ودفع هذا الأمر وزير الخارجية في الحكومة السورية المؤقتة، أسعد الشيباني، إلى نشر تغريدة على موقع «إكس» امتدح خلالها إدلب، التي اعتبرها «عاصمة الثورة السورية». وقال إن «إدلب... قلب الثورة وروحها، حضن الأحرار وملاذهم، سيروي زيتونها حكايات الصمود جيلاً بعد جيل، كانت ملجأ للانحسار ومنطلقاً للتحرير، وستبقى عاصمة الثورة السورية»، في وقت أطلق فيه ناشطون تحذيرات حول خطوة تنامي الخطاب المناطقي الذي من شأنه تعميق الشروخ في المجتمع السوري المُثقل بآثار 15 عاماً من الحرب وما رافقها من مآس.

في غضون ذلك، أعلنت السفارة التركية في دمشق بدء كل من الملحق التجاري وملحق الشؤون الدينية ممارسة مهامهما، في إطار تعزيز الحضور الدبلوماسي التركي في سوريا. وذكرت السفارة، في تغريدة، أن الملحق التجاري، جانر بوزات، باشر عمله في السفارة بدمشق، وأضافت، في تغريدة أخرى، أن ملحق الشؤون الدينية، حسين دمير هان، باشر كذلك عمله في دمشق. ويأتي تعيين الملحقَين بعد نحو ثلاثة أسابيع على تعيين المقدّم حسن جوز، ملحقاً عسكرياً، في إطار التعاون العسكري بين أنقرة ودمشق. وجاء هذا في وقت أعلنت فيه وزارة الدفاع التركية أنها تعمل على مساعدة وزارة الدفاع السورية في عملية هيكلة الجيش السوري الناشئ، والذي يجري تكوينه عن طريق محاولة دمج الفصائل كلها فيه، علماً أن عملية الدمج التي يجري الحديث عنها ما زالت حتى الآن مجرد «شكليات» لم تفضِ في الحقيقة إلى تخلّي الفصائل عن شكلها الميليشيوي، الأمر الذي ظهر بوضوح خلال مجازر الساحل.

ومنذ سقوط نظام الرئيس السوري السابق، بشار الأسد، في الثامن من شهر كانون الأول الماضي، أعلنت تركيا، التي تُعتبر القوة الإقليمية الأبرز في عملية إسقاطه، دعمها للإدارة السورية الجديدة في شتى المجالات، الأمر الذي يشكّل بوابة مثالية لتعزيز نفوذ الأولى في جارتها الجنوبية، التي أرسلت إليها عشرات الوفود الأمنية والعسكرية والاقتصادية لدراسة الأوضاع. كما بدأت، خلال فترة وجيزة، العمل على مشاريع عديدة، بعضها يرتبط بعمليات إعادة الإعمار، في إدلب وحلب، إلى جانب محاولة تولّي قطاع الطاقة، وإبرام اتفاقيات عسكرية تسمح ببناء قواعد تركية في سوريا، أبرزها مطار منغ العسكري في ريف حلب، والذي يجري إعداده ليتحوّل إلى قاعدة جوية تركية، في وقت يجري فيه الحديث عن عملية ترسيم بحرية تمنح تركيا مساحة حرية أكبر في البحر المتوسط، قد تسمح لها بوضع يدها على ثروات نفطية كبيرة.

(الأخبار)

على الموقع
أصوات إسرائيلية «من خارج الصندوق»: الاحتلال الدائم لسوريا ليس خياراً

تقرير

مواعيد أميركية لإنهاء الحرب
روسيا ماضية في توسيع هدنة أوكرانيا

لندن - **سعيد محمد**

استعادت المحادثات الروسية - الأميركية في شأن إنهاء الحرب في أوكرانيا، زخمها، بعد لقاء جمع وفدَي البلدين المفاوضَين في فندق «ريتز كارلتون» في العاصمة السعودية، الرياض، أمس، وجاء في أعقاب محادثات بين واشنطن وكييف لتنسيق المواقف، وصفها وزير الدفاع الأوكراني، رستم أوميروف، بأنها كانت «بنّاءة وذات مغزى، ولا سيما لجهة تحييد منشآت الطاقة والبنية التحتية الحيوية». وأتت الجولة الأحدث من الجهود لوقف الحرب المستمرّة منذ أكثر من ثلاث سنوات، بعد مكالمة هاتفية (الثلاثاء الماضي) بين الرئيسَين الأميركي دونالد ترامب، والروسي فلاديمير بوتين، اتّفق الجانبان خلالها على وقف إطلاق نار جزئي لمدّة 30 يوماً، يتضمّن تعليق الهجمات المتبادلة على منحات الطاقة، فيما تطمح كييف إلى توسعته ليشمل الموانئ ومحطات القطارات.

وأعرب المبعوث الخاص للرئيس الأميركي، ستيف ويتكوف، عن تفاؤله في شأن فرص إنهاء الحرب، إذ قال في مقابلة تلفزيونية، عشيّة استئناف المحادثات الأميركية - الروسية: «أعتقد بأننا سنرى (في محادثات السعودية الإثنين) بعض التقدّم الحقيقي، ولا سيما في ما يتعلّق بوقف إطلاق النار على السفن بين البلدين في البحر الأسود. وذلك سيقودنا بشكل تلقائي إلى الحديث عن وقف إطلاق نار كامل»، معرباً عن ثقته بالعمل مع الرئيس الروسي لإنهاء الصراع، قائلاً إنه «قد أحبّه، ولا يعتبره أبداً رجلاً سيئاً، بل شخص ذكيّ للغاية، وأشعر بأنه فعلاً يريد السلام»، مقلّلاً من شأن المخاوف الأوروبية من أطماع مزعومة لدى الروس في الاستيلاء على كامل أوروبا.

على أن الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، بدا أكثر حذراً؛ إذ أبلغ التلفزيون الرسمي الروسي، مساء الأحد، بأن المفاوضات جارية، «لكننا ما زلنا في بداية طريق صعبة». وكذلك فعل الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الذي قال، في بيان مقتضب، إن محادثات ممثّلية مع الأميركيين، وإنْ جرت بطريقة بنّاءة وكانت مفيدة تماماً، إلا أن «هناك حاجة الآن إلى إقناع بوتين بإعطاء أمر حقيقي لوقف الاستهدافات». وكان الرئيس الأوكراني يتحدّث بعدما قُتل سبعة أشخاص على الأقل في وابل من الضربات الروسية من أكثر من 140 مُسيّرة في جميع أنحاء أوكرانيا، حيث سُمع دويّ انفجارات خلال الساعات الأولى من الليل في جميع أنحاء العاصمة كييف، فيما استمرت الغارات الجوية لأكثر من خمس ساعات، وطاولت مناطق على طول الأراضي الأوكرانية وعرضها. لكنّ موسكو قالت إن الجيش الروسي لا يزال ملتزماً وقفاً جزئياً لإطلاق النار، ولم يستهدف في هجماته، الأحد، أيّاً من منشآت الطاقة.

وبحسب مصادر صحافية، فإن محادثات الرياض، أمس - والتي قادها عن الجانب الأميركي المدير الأول في مجلس الأمن القومي أندرو بيك، والمسؤول الكبير في وزارة الخارجية مايكل أنطون، فيما مثّل روسيا فيها الدبلوماسي السابق الذي يشغل حالياً منصب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ غريغوري كاراسين، ومستشار مدير جهاز الأمن الفدرالي (المخابرات الروسية) سيرغي بيسيدا -، تركّزت حول البحث في تفاصيل تنفيذ وقف إطلاق النار الجزئي، كما في وقف الأعمال القتالية في البحر الأسود، بينما دفع الوفد الأميركي من أجل التوصّل إلى وقف شامل لإطلاق النار بحلول الـ20 من نيسان المقبل (حيث تتوافق التقاويم المسيحية الغربية والشرقية هذا العام على موعد عيد الفصح).

> **تطمح كييف إلى توسعة الهدنة لتشمل الموانئ ومحطات القطارات**

لكنّ مطّلعين على مسار التفاوض، حذّروا من أن ذلك رهن بتذليل العديد من الصعوبات، ولا سيما في ما يتعلّق بعضوية محتملة لأوكرانيا في «الناتو» - تراها روسيا تهديداً جدياً على حدودها وسبباً جذرياً للحرب، فيما يعتبرها النظام الأوكراني بمثابة مظلّة حماية لردع موسكو عن مهاجمة أراضيه مستقبلاً -، وكذلك مسألة الأراضي التي ضمّتها روسيا وتعتبرها أوكرانيا محتلّة.

وكان الرئيس الروسي أبلغ نظيره الأميركي، خلال مكالمتهما الأخيرة، بأن أيّ اتفاق سلام طويل الأجل، سيتطلّب إنهاء تبادل المعلومات الاستخبارية والمساعدات العسكرية الغربية لنظام كييف، فيما يأمل زيلينسكي في ألّا يوافق الحلفاء أبداً على هكذا شرط.

المقال كاملاً على الموقع

أميركا

ترامب يرهب القضاة: أنا القانون!

خضر خروبي

لم يكن القضاء الأميركي، منذ اللحظات الأولى لعودة دونالد ترامب، الذي سجّل في أقلّ من شهرين رقماً ملحوظاً في عدد القرارات التنفيذية التي وقّعها - قارب الثمانين -، بعيداً من محاولات الأخير إخضاع السلطة القضائية وترهيبها خدمةً لأجندته الرئاسية. بدأ ذلك بقرار ترامب إقالة جميع المدّعين العامّين المعيّنين في عهد الإدارة السابقة، ولا يبدو أنه سينتهي بـ«تمرّده» على قرارات محاكم أميركية رافضة لترحيل عدد من الشخصيات والطلاب بسبب «تعاطفهم» مع المقاومتَين الفلسطينية واللبنانية؛ ومن بين هؤلاء بدر خان سوري (هندي الجنسية، ومتزوّج من مواطنة أميركية)، الذي شارك في الاحتجاجات الطالبية العام الماضي، ويدرس في جامعة «جورج تاون» في واشنطن، والحاصل على الإقامة في الولايات المتحدة بموجب تأشيرة دراسية؛ والطبيبة والأستاذة المساعدة في كلية الطب في جامعة «براون» رشا علوية، الحاصلة على إقامة دائمة في الولايات المتحدة.

ترامب يصوّب على قضاة «فاسدين» و«مختلّين عقلياً»!

وفي حين يُنظر إلى خطوة ترحيل علوية على أنها مخالفة لقرار قاضي المحكمة الجزائية الأميركية، ليو سوروكين، المعيّن خلال عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، والذي يحظر إبعاد حاملي التأشيرة الأميركية بصورة فورية من البلاد، زعمت الناطقة باسم وزارة الأمن الداخلي، تريشيا ماكلولين، أنّ سوري متّهم بـ«نشر دعاية حماس بشكل نشط والترويج لمعاداة السامية على وسائل التواصل الاجتماعي»، من دون تقديم أيّ أدلة، مشيرة إلى أنّ قرار ترحيله اتُّخذ بالاستناد إلى مادة من «قانون الأعداء الأجانب» الصادر عام 1798 (يمكن تفعيله فقط في حالات الحرب)، والذي أعاد ترامب العمل به، لما يمنح الرئيس من صلاحيات استثنائية في ما يتعلّق باستهداف المهاجرين وترحيلهم. وعلى وقْع قبول القضاة لعدد كبير من الطعون في مراسيم كان وقّعها ترامب، حفل الأسبوع الجاري بمشاحنات بين الإدارة الأميركية وبعض القضاة الفدراليين المخالفين لسياساتها - بخاصة على صعيد الهجرة -. ومن أبرزهم القاضي الفدرالي في ولاية واشنطن، جيمس بوسبرغ، الذي أمر، الأسبوع الماضي، بالشروع في إجراءات معجّلة لتعليق عمليات ترحيل نحو 200 مهاجر من السلفادور، بينما دعا الرئيس الأميركي إلى عزل الأخير، واصفاً إيّاه بـ«اليساري المجنون»، و«المتطرّف»، مع تشديده على أنّه «لا يمكن لأيّ قاضٍ أن يتولّى صلاحيات رئيس الولايات المتحدة». واستكمل ترامب هجومه على بوسبورغ، بالقول: «لقد فزت بتفويض شامل لأسباب عديدة، لكنّ السبب الأول لهذا النصر التاريخي ربما هو مكافحة الهجرة غير الشرعية، وأنا فقط أفعل ما أراده الناخبون مني». وتابع أنّ بوسبورغ مثله مثل العديد من «القضاة الفاسدين الذين أُجبرت على المثول أمامهم، ويجب عزْله»، مضيفاً «(أنّنا) لا نريد مجرمين عنيفين مختلّين عقليّاً في بلدنا».

وبدت لافتة مساندة رئيس المحكمة العليا، جون روبرتس، موقف القاضي على حساب الرئيس، علماً أن روبرتس، الذي مَثل أمامه ترامب لتأدية القسم خلال حفل تنصيبه رئيساً مطلع العام الجاري، كان أصدر حكماً أتاح للأخير الاستمرار في الترشّح للرئاسة، وتجاوز جهود بعض الولايات التي حاولت إبعاده، متذرّعة بأن الدستور يحظر على «المتمرّدين على الحكومة» تولّي المناصب العامة. وفي بيان رسمي، أوضح روبرتس أنّ «العزل، منذ أكثر من قرنين، ليس ردّاً مناسباً على قرارات القضاة»، مضيفاً أن عملية الاستئناف المعتادة موجودة لهذا الغرض.

حرب ترامب تتوسّع: ماذا بعد؟

وتعليقاً على ما سبق، تساءلت صحيفة «نيويورك تايمز»: «مَن الذي سيذود عن المدافعين عن الدستور؟»، معتبرة أن «المواجهة بين ترامب والمحاكم لن تكون في صالح الأول». وتابعت أنّ «الرئيس ومساعديه، وبالتعاون مع حلفائهم، بدأوا في تنفيذ حملة ترهيب ضدّ النظام القضائي، سواء من خلال أوامر تنفيذية ومنشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، على غرار عشرات الانتقادات اللاذعة التي وجّهها إيلون ماسك لقضاة شكّكوا في قانونيّة سياسته على رأس وزارة الكفاءة الحكومية؛ أو من خلال تصريحات علنية، بل وحتى التماسات خطية لعزل قضاة» تقدّم بها عدد من مشرّعي الحزب الجمهوري، موضحة أنّ «الهدف الواضح من تلك الخطوات يتركّز على نشر حالة من القلق والخوف لدى القضاة، إضافة إلى منعهم من أداء واجبهم الدستوري بإلزام إدارة ترامب العمل وفق القانون».

المقال كاملاً على الموقع

وفيات ◄

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
بمزيد من الأسى واللوعة وبقلوب مؤمنة وراضية بقضاء الله وقدره ننعى إليكم وفاة فقيدنا الغالي رئيس جمعية آل عز الدين في بلدة كفرا والأمين في الحزب السوري القومي الاجتماعي
المرحوم
الحاج أحمد محمد عز الدين (أبو نبيل)

والدته: المرحومة الحاجة زينب موسى العلي
زوجته: المرحومة الحاجة زينب محمد عز الدين (أم نبيل)، الحاجة إلهام جهاد عمار
شقيقه: الحاج نايف محسن (أبو عدنان)
شقيقته: الحاجة فاطمة (أم علي مرعي)
أبناؤه: المرحوم نبيل، محمد، الحاج علي ونسيم
بناته: الدكتورة نازك، نبيلة ورنا
أصهرته: الحاج عباس عز الدين، يوسف عز الدين والمرحوم الدكتور نبيل سلهب.
صلّي على جثمانه الطاهر ووري الثرى يوم الأربعاء الواقع فيه 19 آذار 2025 في جبانة بلدته كفرا.
تُقبل التعازي اليوم الثلاثاء الواقع فيه 25 آذار 2025 من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة الرابعة بعد الظهر في بيروت في جمعية التخصص والتوجيه العلمي (بالقرب من مبنى خطيب وعلمي).
لروحه وأرواح المؤمنين الفاتحة.
الأسفون: آل عز الدين، آل عمار، آل العلي، آل سلهب، آل محسن وآل مرعي وعموم أهالي بلدتي كفرا وحاريص.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
أمانة السجل التجاري في البقاع
شطب قيود محل تجاري
بناءً للطلب بتاريخ 2025/3/17 تقرر بتاريخ 2025/3/18 شطب قيود المحل التجاري المعروف باسم: «محمد أحمد حيدر « المُسجل تحت رقم /4003869/ 2013 البقاع.
لكُل ذي مصلحة الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ النشر.
أمين السجل التجاري في البقاع
محمد عامر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعلبك الهرمل
طلب عبد الناصر عبد الغني الساحلي لمُوكله حسن يوسف مرتضى سندي تعليك بدل عن ضائع بحصته بالعقارين 604 و264 تمنين الفوقا.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعلبك الهرمل
طلب عبد الناصر عبد الغني الساحلي لمُوكل مُوكلته محمد إبراهيم يزبك سند تعليك بدل عن ضائع بحصته بالعقار 2913 الهرمل.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعلبك الهرمل
طلب سعود نقولا الحارس لمُورث مُوكليه انطون سليم عون بالعقار 392 الفاكهة.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعلبك الهرمل
طلب حيدر فايز راضي لمُورث مُوكله حسين محمد أيوب سند تعليك بدل عن ضائع بحصته بالعقار 3 الخريبة.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
عباس قاق

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد مرتضى السيد محمد نور الدين لمُورثه مرتضى السيد محمد نور الدين سند بدل ضائع للعقار 233 ديركيفا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي عبد المنعم بدوي لمُوكله حسان جعفر بسما سند بدل ضائع للعقار 748 عين بعال.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت عبير السبع اعين وكيلة هانيه عبدالرزاق فتال لمُورثها عبدالرزاق محمد رفيق فتال سند بدل ضائع للعقار 964 حارة صيدا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حبيب بشارة وكيل حنا الياس الحاج بصفته مُشتري سندات بدل ضائع للمُدعوين ندا وادوار وباتريس ومريم طانيوس الحاج بالعقارات 771 – 874 – 536 و371 الحجة ويوسف الياس الحاج ويوسف مارون الحاج وعصام وشربل وطوني نزيه الحاج وانطوان ميشال الحاج بالعقارين 536 و371 الحجة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضدهما: محمد قاسم غبث وسارة قاسم غبث – المُقيمين سابقاً في القرعون البقاع الغربي والمجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهما قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء نوال صليبا المُستدعي ضدهما: فاطمة خليل إبراهيم خرفان – المُقيمة سابقاً في القرعون البقاع الغربي والمجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنها قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعي: محمد يحي عواضة بوكالة المُحامي عياض فارس المُسجل لدينا برقم أساس 2024/62 تاريخ الورود 2024/7/25 والذي يطلب بمُوجبه:
إبلاغ الاستدعاء من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي لوضع إشارته على صحيفة العقار رقم /8428/ من منطقة القرعون العقارية والحُكم بإزالة الشيوع في العقار /8428/ القرعون عن طريق قسمته عيناً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني إذا تبين أنه غير قابل للقسمة.
وتدريك المُستدعى ضدهما ما يُصيب كُل منهم بنسبة حصته في ملكية العقار من الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهما المذكورين أعلاه اتخاذهما محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهما على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهما جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضده: طانيوس حنا مساعد – الفرزل المجهول محل الإقامة حالياً، للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعية: اليان خليل عون بوكالة المُحامي رشيد فرح المُسجل برقم أساس 2025/12 تاريخ الورود 2025/2/11 والذي يطلب بمُوجبه:
بعد تعيين خبير، الحُكم بإزالة الشيوع في العقار رقم /1295/ الفرزل بقسمته عيناً إذا كانت القسمة جائزة فنياً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني وحصر المُزايدة بفرقاء النزاع وإبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لتدوين إشارته على صحيفة العقار المذكور وتضمين المُستدعى ضده جميع الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضده المذكورين أعلاه اتخاذهما محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهما على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهما جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع / زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضدهما: علياء عبد الرحمن فاضل وشريفة سعيد عميص ومحمد عبد الرحمن فاضل وسعيد عبد الرحمن فاضل وخليل عبد الرحمن فاضل – المُقيمين سابقاً في القرعون البقاع الغربي والمجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعي: محمد حسن عميص بوكالة المُحامي عياض فارس المُسجل لدينا برقم أساس 2024/46 تاريخ الورود 2024/5/15 والذي يطلب بمُوجبه:
إبلاغ الاستدعاء من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي لوضع إشارته على صحيفة العقار رقم /9366/ من منطقة القرعون العقارية.
والحُكم بإزالة الشيوع في العقار /9366/ القرعون عن طريق قسمته عيناً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني إذا تبين أنه غير قابل للقسمة.
وتدريك المُستدعى ضدهما ما يُصيب كُل منهم بنسبة حصته في ملكية العقار من الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهما المذكورين أعلاه اتخاذهما محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهما على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهما جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان تبليغ أوراق مدنية
تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع – برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضده: طانيوس حنا مساعد – الفرزل المجهول محل الإقامة حالياً، للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعية: ميا خليل عون بوكالة المُحامي رشيد فرح المُسجل برقم أساس 2025/12 تاريخ الورود 2025/2/11 والذي يطلب بمُوجبه:
بعد تعيين خبير، الحُكم بإزالة الشيوع في العقار رقم /1295/ الفرزل بقسمته عيناً إذا كانت القسمة جائزة فنياً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني وحصر المُزايدة بفرقاء النزاع وإبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لتدوين إشارته على صحيفة العقار المذكور وتضمين المُستدعى ضده جميع الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدها المذكورين أعلاه اتخاذها محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتها على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغها جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادي

وثيقة تبليغ خلاصة حكم
صادر عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت، الغُرفة الناظرة في دعاوى الغش.
الرئيس: ادهم قانصو مُكلف.
رقم الدعوى: 2024/63.
رقم النيابة: 2024/2091.
رقم القرار وتاريخه: 2025/14 تاريخ 2025/3/20.
المُدعي: الحق العام.
المُدعى عليه: محمد رفعت الميري.
نوع الجُرم: مواد غذائية مُنتهية الصلاحية.
المواد المحكوم بها:120/109 من قانون حماية المُستهلك رقم 2005/659 العدل.
خُلاصة حُكم قضى بإبدال عُقوبة الحبس بدفع غرامة مالية قدرها ثلاثين مليون ليرة لبنانية على أن يُحبس يوماً واحداً عن كُل عشرة الاف ل.ل. في حال تمنعه عن الدفع.
بيروت في: 2025/3/24
رئيس القلم
أحلام أبو ضاهر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت سوسن منذر زيدان بصفتها مُشتريه من محمد حسين العكاوي المُشتري من فؤاد فوزي داعوق ومحمد فايز عدنان خليفه سند تمليك بدل عن ضائع باسم البائع محمد فايز عدنان خليفة من حصته بالقسم 16 من العقار /5053/ منطقة المزرعة العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت هنادي مفيد صوان وكيلة هاني حيدر حمود سند ملكية بدل ضائع للقسم 10 من العقار /1046/ الناعمه.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان
لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب البير بطرس سمعان سند بدل ضائع للعقار /481/ أجدعيرين.
للمُعترض 15 يوماً لتقديم اعتراضه
أمين السجل العقاري في الكورة
ندين الحصري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب لوريس بطرس زخيا سند بدل ضائع للعقار /3391/ إهدن.
للمُعترض 15 عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلبت ريمونا جوزيف زخيا الدويهي بوكالتها عن بيار يوسف سعاده بصفته وكيل عن حنا معروف سعاده وبدوي معروف سعاده وبصفته مُفوض بالوكالة من بنك سوسيته جنرال ش.م.ل.
شهادتي تأمين بدل ضائع للعقار /428/ صخرة العقارية.
للمُعترض 15 عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب سامر منير سمنه بوكالته عن فواز وفهمي وفضل وفيصل وفاطمة وفتنات أولاد أحمد عبدالعزيز الداكير سند بدل ضائع للعقار /151/ مقسم 3 الميناء 11.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب صباح محمود شبلي بوكالته عن عبدالرحمن محمد ريداني سند بدل ضائع للعقار /1528/ مقسم 7 و12 و13 البداوي.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب رولا غازي مواس بصفتها أحد ورثة غازي عبدالرزاق مواس سند بدل ضائع للعقار /1995/ مقسم 29 بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

◄ للبيع ►

للبيع صهريج محروقات عُمومي فولفو موديل 2008 بحالة مُمتازة. السعة 18.000 ليتر.
daiz68637@gmail.com

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4775

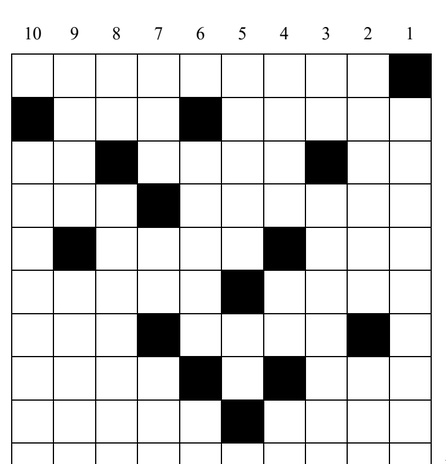

افقيا
1- سياسي سوري احد مؤسسي حزب البعث – 2- الإسم القديم لمدينة صيدا – لقب الأمير – 3- من الأزهار – نزاع وخصام – إسم موصول – 4- عالم بالطبيعة إنكليزي صاحب نظرية التطوّر في الأجناس الحيّة – منبسط من الأرض – 5- وقتيّ وظرفيّ – عاصمة البيرو – 6- متحف فرنسي – القرابة – 7- جاف – اكثر بالأجنبية – 8- غصن لينّ – بهار هندي – 9- يلصق الجمل صدره بالأرض – من أنبياء العهد القديم – 10- خط وهمي يقسم الكرة الأرضية الى قسمين

عمودياً
1- بلدة لبنانية في قضاء بنت جبيل – 2- مدينة إيطالية – اوثق وشدّ – 3- من اعضاء الجسم – شريط ساحلي في إيطاليا يشتهر بمسابحه ومنتجعاته السياحية الشتويّة العالمية – 4- فنان مسرحي كوميدي لبناني راحل – جرد بالأجنبية – تعب وأعيا – 5- من الكتب المقدسة – إحسان – 6- امير طروادي إتخذه فرجيل بطلاً للإنيادة – أصل البناء – 7- ضد يسر – يئس – تعادل بالأجنبية – 8- ثغر – مدينة فرنسية – 9- عاصمة توغو – دولة عربية – 10- العظمة والتجبّر

حلول الشبكة السابقة

افقيا
1- أخوت شاناي – 2- رص – بريجنيف – 3- سرب – والد – 4- وفا – بيات – 5- واترلو – رون – 6- طلاق – عكا – 7- أجنّ – يدل – خم – 8- لف – بجّ – بيزا – 9- ياهاتا – نعم – 10- سفر برلك – ة ة

عمودياً
1- ارسطو طاليس – 2- خصر – الجفاف – 3- بوتان – هر – 4- تبّ – فرّق – باب – 5- شروال – يجتر – 6- أيا – وعد – ال – 7- نجلب – كلب – 8- أنديرا – ين – 9- ي ي – او – خزعة – 10- فاتن حمامة

sudoku 4775

5		4						
	9					6	2	3
	6		8	9	2			
2	1	6		8				
		9	5		3	2		
				6		9	7	8
			4	2	6		8	
3	8	7					6	
						1		9

حلول الشبكة السابقة

8	4	2	7	3	5	1	9	6
7	5	3	1	6	9	4	8	2
6	1	9	4	2	8	3	7	5
1	7	4	5	9	6	2	3	8
2	6	8	3	1	7	5	4	9
9	3	5	2	8	4	6	1	7
4	2	7	9	5	3	8	6	1
3	8	1	6	7	2	9	5	4
5	9	6	8	4	1	7	2	3

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 72

كلمة السر من 7 حروف: احدى جزر اليونان

ايكاريا – ايوس – باروس – بسارا – بطمس – تاسوس – تينوس – جزر – خط – خيوس – دوكوس – رودس – سانتوريني – سالاميس – شط – كيثيرا – كريت – كوس – كيا – ليمنوس

س	ا	ن	ت	و	ر	ي	ن	ي	م
ي	ب	س	س	ي	م	ا	ل	ي	س
س	س	و	ك	ك	ي	ث	ي	ر	ا
و	ا	ي	ا	ب	و	س	و	ي	ا
ك	ر	خ	ا	ي	ت	ن	و	ن	س
و	ا	ر	ا	س	ر	س	د	و	ر
د	و	ي	و	ش	ط	ا	ك	و	س
س	ك	س	ت	ي	ر	ك	ك	ظ	ح
و	ا	ل	ي	م	ن	و	س	ي	ن
د	و	ي	و	ش	ط	ا	ك	و	س
ج	ز	ر	س	س	م	ا	ن	ب	ا

حلول الشبكة السابقة: عرزال

عملية حسابية 72

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		٪		=	15
+		–		X		
	X		٪	3	=	22
٪		X		X		
5	X		+		=	42
=		=		=		
18		91		84		

حلول الشبكة السابقة

54	٪	9	X	8	=	48
–		+		X		
19	+	25	٪	2	=	22
٪		–		+		
5	X	10	+	30	=	80
=		=		=		
7		24		46		

شبكة العنكبوت 72

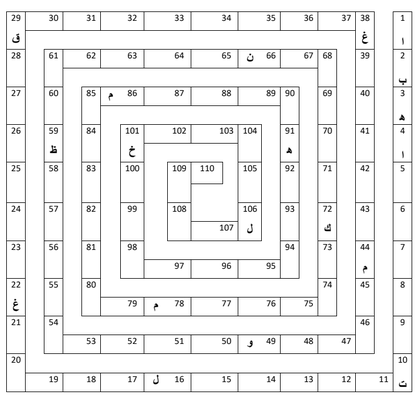

1 – 4 مدينة سعودية
3 – 13 رئيس سوري راحل
12 – 19 دولة افريقية عاصمتها فريتاون
19 – 25 اغزر شلالات في العالم
24 – 39 اغنية للفنان راغب علامة
38 – 41 ما دُقّ من التراب
40 – 44 اعداد
43 – 51 احدى الامارات العربية المتحدة
51 – 59 اديب مصري رحل من مؤلفاته « القرار الاخير »
59 – 62 احدى محافظات سلطنة عُمان
61 – 67 احدى الولايات المتحدة الاميركية
66 – 73 مدينة في اليابان
72 – 82 لاعب كرة قدم فرنسي
81 – 86 مدينة في فلسطين
85 – 93 مسلسل تلفزيوني من بطولة دريد لحام ونهاد قلعي
92 – 95 خلاف خشن
94 – 104 احد الخلفاء الراشدين
104 – 110 الاسم اللاتيني لمدينة تدمر السورية

حل شبكة العنكبوت السابقة
مشانق – ثقيب – بيت الدين – ديناصور – رومانو بروري – ديموستين – تينا ترنر – نرسيس – سيد درويش – شط العرب – ربيع الثاني – تيبال – الأخطل الصغير – يروم – مطار – ارمينتاج – جمال باشا السفاح – حرير – رياض شرارة

شروط اللعبة
شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4775

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

راقصة وممثلة مصرية (1915-1999). تعرفت على بديعة مصابني وانضمت الى فرقتها
4+3+6+5+2 = قصّة ■ 1+7+10+8+11 = عاصمتها أنقرة ■ 6+9 = للندبة

حل الشبكة الماضية: **توماس كارليك**

عجبي!

الوجه الدعائي لحملات التهجير «الطوعي» معتزّ... «باع أرضه»؟

ارتاب الفلسطينيون مواجهة إعلان عزايزة بكلمات أغنية «بهنيك» لزياد الرحباني

نزار نهر

يعتقد بعضهم أنّ إسقاط الاتّهامات على شخص معيّن ليس مجدياً، وأنّه من الأفضل التركيز على القضية العامّة وخطوطها العريضة وتجاهل المشوّشين. هو خيار منطقي، غير أنّه لا ينطبق دائماً على عالم اليوم الذي يدور حول منصّات التواصل الاجتماعي، إذ يمكن لشخص واحد أن يتمتّع بقوّة تأثير

> أرفف المنشور بأرقام من الأردن وفلسطين والولايات المتّحدة والسعودية والإمارات

تفوق ما لأحزاب سياسية مجتمعة.

هذه هي حال المصوّر الصحافي الفلسطيني معتزّ عزايزة الذي يتعرّض اليوم للهجوم بسبب أخبار عن حصوله على الجنسية البريطانية ومشاركته في إعلان يدعو إلى حمل جواز سفر ثان، ما اعتُبر مشاركة في خطّة تهجير الفلسطينيّين المطروحة اليوم أميركياً.

لكنّ الهجوم الذي يتعرّض له الصحافي المثير للجدل لم يأتِ من العدم، إذ سبقته أخطاء وارتكابات بالجملة أودت به إلى ما هو عليه اليوم. علماً أنّه لا يزال يتمتّع بعدد هائل من المتابعين والمؤيّدين، لكنّ النسبة الأكبر منهم من غير الفلسطينيّين وغير العرب الذين يتعاطفون مع القضية الفلسطينية من دون اطّلاع على التفاصيل الصغيرة. فالمصوّر العشريني قام بجهد كبير في تصوير آثار الإبادة الجماعية في غزّة، ولا سيّما بعد عملية «طوفان الأقصى»، وكان من ضمن جيش الصحافيّين الغزّاويّين الذين فتّحوا أعين سكّان المعمورة حول فلسطين بنقلهم صور المجازر عبر مواقع التواصل، مشكّلين سابقة من حيث استغلال هذه المواقع لإيصال صوتهم بعيداً من تعتيم وسائل الإعلام التقليدية، ولو أنّ ذلك لم يثمر سياسيّاً في إيقاف الإبادة.

سرعان ما خيّب عزايزة آمال مؤيّدي القضية الفلسطينية بعد تعمّده أخذ شهادات من أشخاص في غزّة يلقون بمسؤولية الإبادة على المقاومة الفلسطينية، وضخّم الموضوع تماماً كما فعل الإعلام الخليجي، رغم أنّ هؤلاء كانوا أقلّية. كما أنّه من غير المستغرب أن يصل شخص إلى هذه المرحلة في ظلّ ما تعرّض إليه أهالي قطاع غزّة، فيرى أنّ الوضع قبل «طوفان الأقصى» كان على ما يرام، لكنّ ذلك لا يلغي الحصار والارتكابات الإسرائيلية التي كانت مستمرّة منذ عقود وحتّى قبل «الطوفان»، بعكس ما أراد عزايزة الإيحاء به كما قال منتقدوه. علماً أنّه كان ينفض يده من هذا الاتّهام تحت ذريعة أنّ هذا رأي الشارع. المرّة الثانية التي خَيّب فيها الآمال لم تحمل ما يستدعي لومه عليه، إذ إنّ جلّ ما فعله في حينه كان مغادرة قطاع غزّة، في بداية العام المنصرم، هرباً من الإبادة والمجازر الصهيونية ونسف كلّ مقوّمات الحياة. لكنّ المغادرة على متن طائرة عسكرية قطرية معطوفة على الخيبة الأولى، إضافة إلى «طوفات» ما بعد المغادرة، جعلت المعترضين يأخذون عليه تركه أهله ونساءه «وحيدين» من دون فضح المجازر، كما تنقّله بين دول مختلفة رغم كلّ ارتكاباتها بحقّهم إلى حدّ نيلها لقب «الاحتلال الثاني»، مقابل تغريدات أخرى تلقي باللوم على «حماس» وتتّهمها باستخدام الأطفال دروعاً بشرية، في تماهٍ تامّ مع السردية الصهيونية. ووصل إلى حدّ وضع الإعجاب على تغريدات تصف الشيعة بأنّهم «روافض» وتستهزئ بالشهداء اللبنانيّين، وهو ما عرّضه للمزيد من الانتقاد والتراجع في الشعبية.

ويمكن ملاحظة ذلك على انستغرام أيضاً، إذ كان في فترة من الفترات قد وصل إلى قرابة عشرين مليون متابع هناك. أمّا الآن، فقد انخفض الرقم إلى أقلّ من 17 مليوناً. هذا يعني أنّ عدد مَن ألغوا المتابعة كبير جدّاً، إذا ما أخذنا في الحسبان الفارق المتمثّل في المتابعين الجدد الذين لا يعرفون عن «أخطائه». ويردّ الصحافي على الاعتراضات بأنّه حرّ ولن يبدّل من آرائه ولن يسكت عن أيّ «ظلم» إرضاءً للجمهور. هذا حقّه، لكن من حقّ الجمهور الاعتراض كذلك، خصوصاً أنّه يسكت عن ظلم السلطة الفلسطينية ويتماهى مع سرديّات تبرّر ظلم العدوّ.

من هنا، كان الإعلان الذي ظهر فيه أخيراً بمنزلة القشّة التي قصمت ظهر البعير، فأتى ردّ الجمهور كأنّه يقول إنّ الكيل قد طفح. هكذا، روّج لشركة التجنيس Multicitizenships ومقرّها الولايات المتّحدة وتوسّع عملها في الدول العربية حالياً، فظهرت إعلاناتها على صفحات الناشطين في عدد من الدول العربية، بحيث يقف عزايزة مبتسماً ويرفع جواز سفر بيده. في أحد الإعلانات، وُضعت أمام الصورة جملة «جواز السفر الثاني ينهيلك جزء من معاناتك انت كمان»، إضافة إلى نصّ رافق المنشور، من مضمونه: «معتزّ عزايزة... قصّة نجاح مع جواز السفر الكاريبي! حياته تغيّرت بالكامل بعد حصوله على الجواز الكاريبي. الآن يمكنك أن تكون مكانه». ورافق المنشور بأرقام تلفون لخمس دول هي الأردن وفلسطين والولايات المتّحدة والسعودية والإمارات.

وإذا لم يكن واضحاً ما إذا كان الإعلان موجّهاً إلى الفلسطينيّين، فقد نشرت الشركة أيضاً ضمن حملتها مقطعاً يمتدّ لخمس دقائق، يظهر فيه عزايزة في «مقابلة» خاصّة، تبدأ بروايته معاناته ومعاناة الفلسطينيّين في غزّة، قبل أن تنتقل إلى الترويج للشركة وجواز السفر الثاني تحت عنوان فتح المجالات أمامهم، وتأكيد عزايزة على احتفاظه بالجنسية الفلسطينية. الحملة الإعلانية كانت قد أُطلقت في أواخر السنة الماضية، قبل تجديدها اليوم. وبحسب متابعين، فقد نال الصحافي الفلسطيني الجنسية البريطانية، وهو ما شكّل صدمةً لكثر، في حين برّر بعضهم الأمر بإمكانية وجود ظروف ودوافع معيّنة لا يعرف عنها الناس. في المقابل، كانت هناك توضيحات بأنّ كون الشخص فلسطينيّاً أو عايش المجازر في غزّة، فذلك لا يعني أنّه معفى من الخطأ، ولا يجب التطبيع مع أفكار مضرّة للفلسطينيّين لمجرّد أنّ أحدهم روّج لها، فهم شعب يحمل آراءً متشعّبة.

هكذا، لم يكن أمام الجمهور إلّا أن يربط بين باع عزايزة الطويل في «الأخطاء»، وخطط التهجير التي يطرحها كيان الاحتلال والولايات المتّحدة، ولو ادّعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب التراجع عنها. فلا يمكن الوثوق بأيّ شيء يقوله الأميركيّون، وبالتحديد في ما يخصّ فلسطين. الإبادة مستمرّة، والاحتلال تراجع عن تعهّداته، فعاد إلى ارتكاب المجازر التي يشتهيها. لكنّ الفلسطينيّين سيقفون حجر عثرة أمام هذه المطامع كما يفعلون منذ سنين، ولن يؤثّر فيهم تواطؤ محتمل من بعض مَن هم «منهم وفيهم»، وما أكثرهم. فقد ارتاوا مواجهة إعلان عزايزة بكلمات أغنية «بهنيك» لزياد الرحباني: «أنا والله فكري هنيك، يعني وهني أهلك فيك، ع النظافة بالمواقف، ع المواقف بالسياسة، وعلى كلّ شي اسمه تكتيك».

يديرون الأذن الطرشاء لمعاناة ناسهم»، ما قرئ على أنّه موجّه إلى المقاومة الفلسطينية، ولا سيّما «حماس» التي دائماً ما عارضها. وفيما اعتبر بعضهم الموضوع مفيداً من حيث عدم استثناء النقد أحداً، كما من حيث محاربة السردية الإسرائيلية التي تصوّر «حماس» على أنّها «ديكتاتورية»، إلّا أنّه غُيّر فذلك لا يعني أنّه معفى من الخطأ، ولا يجب التطبيع مع أفكار مضرّة للفلسطينيّين لمجرّد أنّ أحدهم روّج لها، فهم شعب يحمل آراءً متشعّبة.

هكذا، لم يكن أمام الجمهور إلّا أن يربط بين باع عزايزة الطويل في «الأخطاء»، وخطط التهجير التي يطرحها كيان الاحتلال والولايات المتّحدة، ولو ادّعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب التراجع عنها. فلا يمكن الوثوق بأيّ شيء يقوله الأميركيّون، وبالتحديد في ما يخصّ فلسطين. الإبادة مستمرّة، والاحتلال تراجع عن تعهّداته، فعاد إلى ارتكاب المجازر التي يشتهيها. لكنّ الفلسطينيّين سيقفون حجر عثرة أمام هذه المطامع كما يفعلون منذ سنين، ولن يؤثّر فيهم تواطؤ محتمل من بعض مَن هم «منهم وفيهم»، وما أكثرهم. فقد ارتاوا مواجهة إعلان عزايزة بكلمات أغنية «بهنيك» لزياد الرحباني: «أنا والله فكري هنيك، يعني وهني أهلك فيك، ع النظافة بالمواقف، ع المواقف بالسياسة، وعلى كلّ شي اسمه تكتيك».

سينما

السؤال يعود إلى الشاشة الكبيرة: مَن اغتال جون كينيدي؟

بعدما أمر الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالإفراج عن آلاف الوثائق المتعلقة بالتحقيق في اغتيال الرئيس السابق جون إف. كينيدي، هل سيؤدي ذلك إلى إنتاج أفلام جديدة؟

شفيق طبارة

أحد الأحداث التاريخية التي يمكن أن تصوّر التاريخ السياسي والاجتماعي للقرن العشرين هو، بلا شك، اغتيال جون فيتزجيرالد كينيدي في مدينة دالاس في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1963. رحلة السيارة، الاغتيال، والتحقيقات اللاحقة، والعواقب الناجمة عن الاغتيال، والتحقيقات، والمتهم الوحيد، صدمت المجتمع الأميركي وبقية العالم. و«بفضل» الاغتيال، نشأت ردود أفعال أثارت سلسلة كاملة من التغييرات في أميركا التي كانت تعيش أزمنةً مفصلية على المستوى الثقافي والاجتماعي والفكري بدءاً من حركة الحقوق المدنية للسود مع مالكوم أكس ومارتن لوثر كينغ، وصولاً إلى ثقافة البوب مع أندي وارهول، وهوليوود الجديدة (كاسافيتيس، كوبولا، سبيلبيرغ، دي بالما، سكورسيزي...)، مروراً بتأثير جيل الـ Beat في الأدب.

في السينما، قدّمت لنا فيلموغرافيا واسعة لهذا الرجل الذي اغتيل بعد أقل من ثلاث سنوات من ولايته الأولى كرئيس للولايات المتحدة، سواء من منظور سياسي، أو شخصي أو وثائقي، أو سِيَري: خدمته العسكرية في الحرب العالمية الثانية، وصعوده السريع وخطواته الأولى كسيناتور في ولاية ماساتشوستس، وانتصاره على المرشح الجمهوري ريتشارد نيكسون عام 1960، ومدة ولايته (أزمة الصواريخ الكوبية والاتحاد السوفياتي وحرب فيتنام)، وفضائحه، كلّها جوانب غطّتها السينما.

لا يمكن الحديث عن اغتيال كينيدي من دون التطرّق إلى The Zapruder Film (1963 ـ متوافر على يوتيوب)، فيديو منزلي صوّره صانع الملابس الأميركي أبراهام زابرودر. هذا الوثائقي القصير، الذي تبلغ مدته 29 ثانية، والمصوّر على شريط 8 ملم، بعدّ حتى الآن اللقطة الأكثر اكتمالاً لاغتيال كينيدي. صوّر أبراهام المشهد منذ لحظة دخول السيارة الشارع حتى اختفائها، بما في ذلك الطلقة القاتلة التي أودت بحياة الرئيس.

في أواخر الخمسينيات، نقل روبرت درو الأسلوب والحيوية اللذين طوّرهما كمراسل لمجلة «لايف» إلى صناعة الأفلام، شكل درو مع ريتشارد ليكوك، ودي.أي. بينبيكر والبرت مايسلز فريقاً لعب دوراً في تغيير صناعة السينما الوثائقية في أميركا. في عام 1960، حصلت المجموعة على إذن بالوصول المباشر إلى جون كينيدي، فصورته أثناء حملته الانتخابية، ثم في مكتبه البيضاوي. أسفر هذا التعاون عن ثلاثة أفلام تميزت بالمباشرة والحميمية، صُوّرت خلف الأبواب المغلقة وهي: «برايمري» (1960، Primary)، و«مغامرات على الحدود الجديدة» (1961، Adventures on the New Frontier)، و«أزمة» (1963، Crisis)، إضافة إلى فيلم شاعري قصير بعد الاغتيال بعنوان «وجوه نوفمبر» (1964، Faces of November).

بعد عام واحد من الاغتيال، صدر وثائقي المخرج ميل ستيوارت بعنوان «أربعة أيام في نوفمبر» (1964، Four Days In November)، متوافر على يوتيوب)، صوّر الأيام الأربعة بين اغتيال كينيدي والساعات الـ72 التي تلته.

وبعد إعلان والتر كرونكايت (صحافي مخضرم في شبكة «سي. بي. أس ») وفاة كينيدي، ينتقل الوثائقي إلى مونتاج من مقاطع دعائية وتقارير إخبارية ولقطات الجنازة، وكلّ ما حدث في الأيام الثلاثة التي تلت وفاة الرئيس الأميركي، ودائماً من وجهة نظر قريبة من التيار الأيديولوجي للجنة وارن، التي ستقرر رسمياً في 24 أيلول (سبتمبر) 1964، أنه بعد سلسلة كاملة من التحقيقات، استُبعدت احتمالية وجود مؤامرة في اغتيال كينيدي، واقتصرت على القول إن المشتبه فيه الرئيسي، لي هارفي أوزوالد، قد تصرف بمفرده وكان مسؤولاً بشكل مباشر عن الاغتيال. «أربعة أيام في نوفمبر» مثال رائع - وهو عملياً المثال الوحيد - على إنتاج الوثائقي الذي يصبّ بوضوح في مصلحة لجنة وارن، ويحقق ذلك عبر مونتاج يعتمد بشكل أساسي على صور أرشيفية لتحقيق قدر أكبر من المصداقية. يحاول أن يشرح من دون اصطناع ما حدث في ذلك اليوم، وأن يظهر الحقيقة عبر الصور التي عُرضت في تلك الأيام على التلفزيون والتسجيلات الصوتية، أو على الأقل الحقيقة التي تريد الحكومة أن تقولها للمواطنين. من جهته، لم يكن عرّاب البوب آرت أندي وارهول من المقتنعين بما تقوله الحكومة، فأخرج فيلم «منذ» (1966، Since) ذا النهج التجريبي عن اغتيال كينيدي، موجّهاً نقداً للطريقة التي تعاملت بها وسائل الإعلام مع الأخبار.

أضاء فيلم «ثلاثة عشر يوماً» على الأزمة الناجمة عن إنشاء قواعد عسكرية نووية سوفياتية في كوبا

كان لا بدّ من مرور عشر سنوات، قبل ظهور أول فيلم يتحدث علناً عن مؤامرة تحيط بكينيدي، ويكشف عن مؤامرة سياسية واقتصادية من أكثر الولايات والمقاطعات محافظةً في الولايات المتحدة. أخرج دبفيد ميلر «إجراء تنفيذي» (1973، Executive Action)، كاشفاً عن مؤامرة لاغتيال كينيدي. عبر صور من الأرشيف، ومجموعة ممثلين على رأسهم روبرت رايان (المتآمر) وبيرت لانكستر (المنظم)، ركز الفيلم على التحضير السابق للاغتيال، بينما نشاهد الاجتماعات والتدريب والتلاعب بشخصية أوزوالد لإلقاء اللوم عليه لاحقاً في الاغتيال باعتباره الشخص الوحيد المتورط.

على عكس فيلم «أربعة أيام في نوفمبر»، يركز فيلم JFK (1991، ثلاث ساعات ونصف ساعة) لأوليفر ستون على التحقيق اللاحق للاغتيال الذي أجراه المدعي العام لمنطقة نيو أورليانز (لوزيانا) جين غاريسون بين عامَي 1966 و1968. يمكن وصف فيلم ستون بأنه نسخة حديثة من فيلم ديفيد ميلر، لكن بوسائل تقنية أكثر شمولاً سمحت بخلق تحفة فنية في السينما السياسية، مقدّمةً الاغتيال كما لم يجرؤ أحد على تقديمه حتى تلك اللحظة. يُعد الفيلم أحد تلك الأفلام التي تُعيد كتابة التاريخ، وهذا ما يجعله اداة مباشرة لدراسة حقبة زمنية محددة وتحليلها. وبينما كان مرتكبو الاغتيال في فيلم ميلر رجال أعمال في صناعة النفط، فهم في فيلم غاريسون من أعلى مستويات المؤسسة السياسية والأمنية الأميركية: وكالة الاستخبارات المركزية، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، والتيار المحافظ فيهما، الذين كانوا متحفّظين على السياسة الجديدة التي كانت حكومة كينيدي تنوي الترويج لها.

إن استياء الرأي العام من استنتاجات لجنة وارن، ورغبة السكان في معرفة ما حدث حقاً في ذلك اليوم، عنصر يعكسه الفيلم عبر شخصية جيم غاريسون (كيفن كوستنر) الذي يجسد المواطن الأميركي الذي يقاتل بلا كلل ضد السلطة القائمة. نشاهد كيف انجرّت الشخصية إلى دوامة من الأسرار والاعترافات والتوضيحات، التي قادته إلى استنتاج أنّ اغتيال كينيدي كان نتيجة مصالح مجموعة من الجماعات المؤثرة.

بعد فيلم ستون، توقف الاهتمام بالتحليل السينمائي للرئيس كينيدي نسبياً حتى عام 2000، عندما صدر فيلم «ثلاثة عشر يوماً» (Thirteen Days) للمخرج روجر دونالسون. يُعيد الفيلم إحياء أحد الفصول الأساسية لحكومة كينيدي، ألا وهي الأزمة الناجمة عن إنشاء قواعد عسكرية نووية سوفياتية في كوبا، وتنبع هذه الحقيقة من سياق الحرب الباردة والغزو العسكري الأميركي الفاشل لكوبا، الذي نظمه مثقفون كوبيون مناهضون لكاسترو ونسقته وكالة الاستخبارات المركزية.

الغريب أن الفيلم يتناول إحدى أكثر لحظات عهد كينيدي تعقيداً، لكن شخصيته ليست هي البطل. إنه الفيلم الذي حظي بأعلى نسبة تغطية سياسية من بين الأفلام التي تناولت قضية جون كينيدي، لكنه يركز أكثر على القضية نفسها، من دون التطرق إلى المعاملة الشخصية للرئيس. يقدم «ثلاثة عشر يوماً»، مقارنة تاريخية واقعية لفصل محدد من ولاية كينيدي، ومحاولته هو والسوفيات للحفاظ على التوازن والاستقرار العالميين بين الجانبين الرئيسيين آنذاك (الشيوعيون والرأسماليون)، كما يمكن رؤية الفيلم على أنه نقد لأكثر الجماعات محافظةً في الولايات المتحدة.

هناك أفلام كثيرة روائية أو وثائقية تمحورت حول كينيدي وعائلته. في عام 2009، قدم ويليام أولسون أول فيلم له «علاقة أميركية» (An American Affair)، الذي يتطرق إلى علاقة الرئيس كينيدي بماري بينشوب ماير على المستويين المهني والشخصي. من المنظار الشخصي أيضاً، قدم بابلو لارين أرملة الرئيس والسيدة الأولى جاكلين كينيدي في فيلم «جاكي» (Jackie، 2016)، متلاعباً بالحقائق والتاريخ بما يناسب فيلمه.

قدمت السينما كينيدي على أنه أحد أكثر الرؤساء شهرة واحتراماً في التاريخ الأميركي، أسرت جاذبيته وبلاغته وقيادته قلوب الأمة في الأوقات العصيبة. صوّرته السينما رئيساً محبوباً وأباً مثالياً، كما رأيناه زير نساء. لقد صدمت حادثة الاغتيال العالم آنذاك، إذ يُقال إن كل من عاش يوم 22 تشرين الثاني 1963 يتذكر ما كان يفعله عندما علم باغتيال كينيدي. والآن، بعدما أمر دونالد ترامب بالإفراج عن 3600 وثيقة سرية، هل سيؤدي ذلك إلى إنتاج أفلام أو مسلسلات جديدة؟

فنون مشهدية

رفعت طربيه... المارد اليتيم!

أدهم الدمشقي

في مسرحية «الأمير المجنون» (رؤية الراحل جيرار أفيديسيان عن مسرحية «هاملت» لشكسبير ـ إخراج لينا أبيض) التي تُعرض على خشبة مسرح «بيريت»، خرج مارد المسرح اللبناني رفعت طربيه، من قمقم مسرح الستينيات، بتقنياته التي أصبحت غريبة على المشهد المسرحي اللبناني المعاصر، الذي يتعكّز بغالبيّته على المؤثّرات البصريّة والسّمعيّة في استسهال يهدفُ إلى الإبهار وشحذ انتباه الجمهور المُملّل.

بدا المارد يتيماً بعدَما عاصر روّاد الحركة المسرحيّة اللبنانيّة، بدءاً من منير أبو دبس وريمون جبارة وغيرهما. يحاكي رفعت طربيه شخصيّة هاملت بحضوره القوي الطاغي على الخشبة، ببسيط عليها بحركاته ونظراته وصوتِه العريق، كأنّها امتداد لجسده وروحه، فيتجلّى حضوره كقامة مسرحية نادرة، تتماهى مع جنون هاملت المتمرّد الثائه بين الخيانة والفقد والحزن والانكسار واليأس.

يتقن طربيه لغة الصّمت، وإيقاعات الصوت وتدرّجاتِه التي يحوّلها إلى أداة تعبيرية قوية، تعكس أعماق الشخصية وتكشف عن مكنوناتها وتناقضاتها. أمّا عن الطاسة النّحاسية التي تلازمهُ في معظم أعمالِه، فإنّ بينَهما تلازماً وثيقاً، تحوّل إلى بصمةٍ خاصّة في مسيرتِه، ورمزاً لتميّزه، تماماً كرمزيّة منديل أم كلثوم الذي لا يفارق يديها. جاءَ اقتباس الراحل جيرار أفيديسيان، مرتكزاً على تجريد المسرحيّة الأصليّة من تسلسلها الزمنيّ وبنيتِها الكلاسيكيّة الشكسبيريّة، جاعلاً الشخصيّات تتحرك في مخيّلة هاملت المجنون، وهلوساتِه التي تلازمهُ كأنّها شبح والدِه الذي يحاصرهُ في كلّ اتجاه.

ورغم تقديمِنا مسيرة المخرجة لينا أبيض، التي ارتأت التقشّف السينوغرافي، وإفراغ الخشبة من الزّوائد، إلا أنّ السؤال يطرح عن جدوى استخدام فيديوهاتِ الرسوم المتحركة والملابس «المودرن» التي بدت نافرةً بصرياً. كما يُطرح السؤال عن الرؤية الإخراجية وراءَ إشراك مُمثّلين شابين، يجسّدانِ خطابَ هاملت بإيماءاتٍ عشوائيّة ضعيفة، تُشيءُ تمريناً بدائياً لطلاب مسرح إعادةِ العرض أو الارتجال. أمّا عن كسر الجدار الرابع في المسرحيّة، فقد بدا غير موفّق، عند نزول رفعت طربيه عن الخشبة لمحادثة بعض الحاضرين في الصف الأمامي، بلغةٍ أضفَت طابعاً سياسياً مُبطناً، انزلق بالعرض نحو الخطابيّة الشعبية. ولن نتوقفَ كثيراً عند كارثة المصوّر الذي اقتحمَ الخشبةَ وخرقَ حرمةَ العرض بوقاحةِ الجاهل، للتقاطِ صور للوزراء والشخصيات التي حضرت العرضَ الأول.

لحسن الحظ، هذا الأمر اقتصر على العرض الأول، ولن يتكرر في العروض المُقبلة. إلّا أن هذه الحادثة، وإن كانت مؤسفة، تدعونا إلى إعادة النظر في مفهومنا للمسرح، ودوره في حياتنا الثقافية، وإلى العمل على ترسيخ ثقافة مسرحية جادّة، تحترم الفن والفنانين، وتصون حُرمة المسرح كفضاء للإبداع والتعبير.

مسرحية «الأمير المجنون»: حتّى الأحد 30 آذار – الساعة التاسعة والنصف مساءً – مسرح «بيريت» («جامعة القديس يوسف»، بيروت). للاستعلام: 81/838689

طربيه في مسرحية «الأمير المجنون» (نبيل إسماعيل)

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 25 آذار 2025 العدد 5459

حريات

هاتفكم سبب منعكم من دخول الولايات المتحدة

في عصر الترامبية... المطارات فرع أمن!

علي عواد

أهلاً بكم في العصر الذهبي الأميركي، كما سمّاه الرئيس دونالد ترامب، حيث لم يعد يكفي أن يحمل المسافر جواز سفر سليماً وتأشيرة قانونية، لكن صار عليه إثبات ولائه السياسي، و«أخلاقه الرقمية»، ونقاء محتوى هاتفه من أي أفكار قد تُزعج الحاكم بأمره.

الولايات المتحدة، التي دائماً ما تباهت بأنها معقل الحرية والديموقراطية، صارت تدير مطاراتها كأنها أفرع أمن دولة، حيث يمسك ضابط الجمارك بهواتفكم كما يمسك محقّق في زنزانة مظلمة ملف الاتهام. الفرق الوحيد أن «الجريمة» هنا قد تكون صورة التُقطت قبل سنوات، أو رسالة نصية تعبّرون فيها عن رأي سياسي.

هذا هو الواقع الجديد: إذا كنتم مسافرين إلى الولايات المتحدة، ربما عليكم إعادة التفكير في محتوى هاتفكم كما يُعيد بعضهم ترتيب حقائبه. هل لديكم صورة لصديق يرفع شعاراً سياسياً؟ احذفوها فوراً (ومن الـ Deleted)، فقد تُعدّ دليل إدانة! هل تحتفظون بمقال قرأتموه عن مقاومة الاحتلال؟ قد يُنظر إليه بمنزلة بيان نوايا مشبوه! ولو كنتم علماء فرنسيين في الفيزياء، فقد تُصنَّف رسائلكم حول خفض الميزانيات العلمية ضمن قائمة «الإرهابيين المحتملين». في ظل هذا الهوس الأمني، لم تعد الجرائم تُرتكب، لا، هي تُفترض مسبقاً بناءً على نقرات أصابعكم على شاشة الهاتف.

لكن لا تقلقوا، فهناك قوانين... حسناً، تتغير «الحقوق» الرقمية وفقاً لوضعكم القانوني والمكان الذي تهبطون فيه. في نيويورك، تحتاج الحكومة إلى إذن قضائي قبل تفتيش هواتفكم، أما في تكساس (معقل أنصار ترامب)، فقد تُعدّون مجرمين رقميين من دون علمكم! كأن الحدود أصبحت يانصيباً قانونياً يمنحكم حقوقاً... أو يسلبها منكم بالكامل.

الذريعة لهذه الفوضى؟ «استثناء التفتيش الحدودي»، إذ تدّعي الحكومة الترامبية أن الحدود ليست كأي مكان آخر، وبالتالي، فإن أي تفتيش هناك لا يُعد انتهاكاً للحقوق، فقط لأنكم تقفون عند «الحدود». إنه أشبه بفيلم «الحدود» لدريد لحام، لكن في عصر الذكاء الاصطناعي والترامبية (كيف اجتمعت تلك الأشياء؟). المهم، بموجب هذا المنطق، إذا كانت لديكم أفكار معينة قبل عشر سنوات، أو بعثتم رسالة لصديق تنتقد سياسات واشنطن، فقد يصبح هاتفكم سبباً كافياً لمنعكم من دخول الولايات المتحدة.

وبما أن القوانين لا تضمن حقوقكم فعلياً، يُنصح المسافرون بحذف بياناتهم قبل السفر والتأكد من خلو أجهزتهم من أي ملفات «غير مرغوبة». بمعنى آخر، أصبح الحل الوحيد لتجنب الوقوع في شراك الجمارك هو «الرقابة الذاتية»، إذ لم يعد التفتيش مقتصراً على الأسلحة والمخدرات، بل امتد ليشمل «الأفكار» أيضاً.

من المثير للسخرية أن البلد الذي يُحاضر العالم عن «حرية التعبير» هو نفسه الذي يطرد الناس بناءً على محتويات هواتفهم. بينما يزعم الساسة الأميركيون دعمهم لـ«حرية الإنترنت»، يصادر ضباط الجمارك الهواتف وينسخون البيانات وينقبون عن أي شيء قد يُغضب السلطات.

لكن لا تقلقوا، فكما يقول الخبراء، يمكنكم دائماً تقديم شكوى قانونية... لتتوهوا في دهاليز البيروقراطية! بالفعل، أيقونة الديموقراطية تحولت اليوم إلى مجرد حكم بوليسي، إذ قد تحملون في جيوبكم مذكرة إدانة من دون أن تدركوا ذلك.

على بالي

أسعد أبو خليك

تتبلور أمام أنظارنا خطّة العهد الجديد للتعامل مع الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، في ظلّ حصريّة السلاح العمليّة وامتناع الحزب عن المشاركة العسكريّة في المقاومة منذ وقْف النار (أي إنّه الطرَف الوحيد الذي التزم).

1) الإعلان المستمرّ عن اتّصالات يُجريها رئيس الجمهوريّة ووزير الخارجيّة لـ«حشد الجهود الديبلوماسيّة» من أجل ممارسة الضغط على إسرائيل. وقلّما نسمع عن اتّصالات من رئيس الحكومة لأنّ العهد الجديد عاد بالحُكم إلى زمن ما قبل الطائف، مُحوِّلًا رئيس الحكومة إلى شفيق وزّان آخر. وزير الخارجيّة أعلن أمس أنّه اتّصل بأحمد أبو الغيط للضغط على إسرائيل، وقبلها بأيام كان قد أعلن أنّه حثّ وزير الخارجيّة البولندي على الضغط على إسرائيل. وفي العلاقات الدوليّة، تحتاج الدولة إلى عناصر قوّة كي تضغط. إلّا في لبنان، فإنّ الاعتماد على إنتاج التفّاح يكفي للطلب من الدول فرْض الضغط على إسرائيل. وبعد أكثر من سنة من حرب الإبادة في غزة، لم تظهر أيّ بوادر من الغرب عن نيّة للضغط على إسرائيل، إلّا أنّ لبنان مُصرّ على الطلب من دول الغرب الضغط على إسرائيل. لكنّ وزير الخارجيّة الجديد يطلب من دول الخليج أيضاً (بعد أن عاد لبنان إلى الحضن العربي الدافئ) كي تضغط على إسرائيل بعد أن أبهرَت العالم بضغطها على إسرائيل خلال حرب الإبادة.

2) يستمرّ الجيش اللّبناني في الخطّة نفسها التي دشّنها جوزيف عون، كقائد للجيش. الجيش (الذي بات، حسب ما تُبلِغنا أميركا بانتظام، هو الوحيد المخوَّل الدفاع عن لبنان) يردّ على العدوان والخروقات الإسرائيليّة بترداد مقولة «متابعة الوضع» مع اليونيفيل واللّجان المختصّة. أي إنّ الطرَف الوحيد المُخوَّل الدفاع عن لبنان بات هو الطرَف الذي يمتنع على الردّ. أي إنّ بديل المقاومة هو اللّاعنف مع تكثيف الجهود للضغط على إسرائيل من قِبل بولندا وغيرها من الدول الحليفة... لإسرائيل.

3) لا يرى العهد أنّ الجنوب هو في لبنان، لا بل تسرّب أمس عن رئيس الجمهورية أنّه نجح في تحييد العاصمة ومؤسّسات الدولة عن قصْف إسرائيل للجنوب.

4) نَكْشُ شارل حلو.

المفكرة

أحمد المَلّاح... في أحوال اللغة

■ تحتضن «الجامعة الأميركية في بيروت» أمسية يحييها الشاعر الفلسطيني أحمد المَلّاح (الصورة)، في 17 نيسان (أبريل). يقرأ المَلّاح مختارات من مجموعاته الشعرية، ترافقه الكاتبة والمترجمة هدى فخر الدين، التي ترجمت مختارات من مجموعته الشعرية الأخيرة «لغةٌ ليست واحدة» إلى العربية. يلي القراءة حوار مفتوح مع الشاعر. يُذكر أن أحمد المَلّاح شاعر فلسطيني يقيم في الولايات المتحدة الأميركية منذ عقدين، ويكتب الشعر باللغة الإنكليزية. من أبرز إصداراته: «إنكليزية مُرّة» (دار جامعة شيكاغو، 2019)، «حكمة الحدود» (دار وينتر إديشنز، 2023)، بالإضافة إلى أحدث مجموعاته «رياح خاطئة» (دار فونوجراف أديشنز). وقد تُرجمت أعماله إلى العربية، والإيطالية، والبرتغالية، والروسية، والإسبانية.

أمسية شعرية مع أحمد المَلّاح: الخميس 17 نيسان (أبريل) – الساعة السادسة مساءً - «الجامعة الأميركية في بيروت» (شارع بليس).

مَن يتذكر نظيرة زين الدين؟

■ تُعدّ نظيرة زين الدين (الصورة) رائدة النسوية الإسلامية، وهي كاتبة وسياسية لبنانية مسلمة أسّست منظورها النسوي الخاص لتفسير القرآن. رغم أهميتها الفكرية، تكاد المراجع النسوية التي تتناول فكرها وإرثها أن تكون نادرة، خاصة على المستوى المحلي. وقد قامت الأكاديمية الأميركية ميريام كوك بتأليف سيرة زين الدين بعنوان «نظيرة زين الدين: رائدة النسوية الإسلامية» (2010)، ضمن سلسلة «صانعات العالم الإسلامي»، إلا أن هذه السيرة لم تُترجم بالكامل إلى العربية. غداً، يوضع إرث زين الدين، على طاولة «معهد الدراسات الشرقية في بيروت» في ندوة نقاشية بعنوان «مواجهة الأبوية: نظيرة زين الدين، أول نسوية مسلمة؟». تشارك في الندوة، الباحثة المصرية - الألمانية ياسمين أمين، ممثلة معهد الدراسات الشرقية في بيروت في القاهرة. تُحضّر أمين حالياً لصدور كتابها المقبل، وهو ترجمة لأعمال نظيرة زين الدين.

ندوة نقاشية «مواجهة الأبوية: نظيرة زين الدين أول نسوية مسلمة؟»: غداً – الساعة الرابعة عصراً - «معهد الدراسات الشرقية في بيروت» (زقاق البلاط، بيروت). للاستعلام: 01/359423

«صالون بيروت» يعبق بالجاز

■ في آخر أربعاء من كل شهر، يستضيف «صالون بيروت» جلسات مفتوحة لارتجال موسيقى الجاز، حيث تُتاح الفرصة للموسيقيين لاختبار مهاراتهم أمام جمهور حي. غداً، يقود الجلسة الموسيقي اللبناني-الأرمني آرثر ساتيان، في لقاء يهدف إلى صقل مواهب الموسيقيين الشباب وتبادل التجارب بينهم. تُشكّل هذه الجلسات مساحة للتعلم والتجريب، إضافةً إلى كونها فرصة للاستفادة من خبرة ساتيان، أحد أبرز عازفي الجاز في المنطقة، والذي يدرّس العزف على البيانو في الكونسرفتوار الوطني منذ عام 1998.

جلسة مفتوحة لارتجال موسيقى الجاز: غداً – الساعة التاسعة والنصف مساءً - «صالون بيروت» (الحمرا). للاستعلام: 03/133317

أمسية صوفية مع عبد الكريم

■ يختتم «مترو المدينة» شهر رمضان بحالة صوفية يحييها الفنان الكبير عبد الكريم الشعار (الصورة)، في 29 آذار (مارس)، تحت عنوان «مَدَد». يجود الشعار بمختارات من نصوص الأناشيد والمدائح، إلى جانب نصوص من كتاباته الخاصة، بمرافقة مجموعة من العازفين: محمد نحاس (قانون)، ورائد بو كامل (ناي)، وجمال قطريب (مزهر). كما يشاركه في الإنشاد كلٌّ من: هاني الزاهد، ومؤمن غنوم، وعمر وعلي حجازي، وأحمد وزيد أبو الحاف، وجمال طريق، ومحمود نشار.

أمسية صوفية «مدد»: السبت 29 آذار (مارس) – الساعة التاسعة مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو، بيروت). للاستعلام: 76/309363

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com